جامعة المنيا
كلية الحقوق

MINIA UNIVERSITY

مجـــلة كلية الحقـــوق

دورية علمية محكمة

المجلد الثالث - العدد الثاني - ديسمبر ٢٠٢٠م

مجلة كلية الحقوق - المجلد الثالث - العدد الثاني - ديسمبر ٢٠٢٠م

جامعة المنيا
كلية الحقوق

MINIA UNIVERSITY

Journal of Faculty Of Law
Minia University

الترقيم الدولي:
ISSN 2537 - 056X

الترقيم الألكتروني:
Online ISSN 2786 - 0043

Desgin By: Ibram 01200804440

بسم الله الرحمن الرحيم

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

مجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا

دورية علمية محكمة

تصدر عن كلية الحقوق – جامعة المنيا

المشرف العام ورئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ حسن سند

عميد الكلية

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور/ حشمت محمد عبده

أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد

ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

المسئول التنفيذي

أ/ ابرام محسن ظريف

المجلد الثالث - العدد الثاني – ديسمبر ٢٠٢٠م

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

هيئة التحرير

المشرف العام

الأستاذ الدكتور/ حسن سند عميد الكلية

مستشارو التحرير:

السيد الدكتور/ حمـاده حســـــن محمد

السيد الدكتور/ جمال عاطف عبد الغني

السيد الدكتور/ رجب محمود زكى احمد

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور/ حشمت محمد عبده

أستاذ الشريعة الإسلامية المساعد

ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

كلمة افتتاحية العدد الثاني ـ المجلد الثالث

من مجلة كلية الحقوق ـ جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم.. وعلى بركته وحسن توفيقه نستفتح العدد الثاني من المجلد الثالث لمجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا.

وقد ضمناه جملة مختارة من البحوث المهمة في مادة تخصصها فجاء ثرياً بالدراسات المتنوعة لتحتضن منتخبات البحوث المميزة التي اجتهدت الأساتذة في إعدادها وعرضها وفقاً لما تقتضيه الأعراف الجامعية.

نسأل الله أن يتقبلها وينتفع بها ويبارك الجهود..،

أ.د/ حسن سند

عميد الكلية ورئيس التحرير

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

إهداء

تهدئ هيئة التحرير هذا العدد الى روح

الأستاذة/ نجلاء محمد عبد الرحمن

المسئول التنفيذي للمجلة

غفر الله لها وتغمدها بواسع رحمته

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

اللائحة الخاصة بقواعد النشر بمجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا

تشترط المجلة مجموعة من المواصفات التي يجب توافرها في الأبحاث المقدمة وهي:

- الا يزيد حجم البحث عن ١٠٠ صفحة بحجم A4 على ان تكون الهوامش ٣ سم من كافة الجوانب، ويمكن قبول الأبحاث التي تصل الى حد أقصي ١٢٠ صفحة إذا رأت لجنة التحكيم ان موضوع البحث يقتضي ذلك، على ان يتحمل الباحث رسوم طباعة اضافيه مقابل قدرها مئتان جنيه، وذلك بعد قبول البحث للنشر.

- يجب ان يحتوي البحث على مقدمة توضح موضوع البحث وأهميته والمشكلة التي يتعرض لها والفراغ الذي من شأن البحث أن يملأه في الأدبيات ذات الصلة، أما الموضوع نفسه فيجب أن يتم طرحه باستخدام طريقة أو طرق عملية منهجية منطقية وواضحة.

- يجب ان يحتوي البحث على المحتويات الآتية: عنوان البحث بشرط ألا يزيد عن ٣٠ كلمة، كلمات دالة مفتاحية لا تزيد عن ١٠ كلمات، ملخص للبحث فيما لا يزيد عن ١٠٠٠ كلمة، قائمة المراجع، قائمة الصور والاشكال والرسوم التوضيحية إن وجدت مرقمة وفقاً لما جاء بالبحث.

- أن تحتوي الصفحة الأولي على جميع البيانات الخاصة بالباحث أو الباحثين القائمين بإعداد البحث وتتضمن: "الاسم الثلاثي، الوظيفة الحالية، اسم الجامعة، التليفون، عنوان المراسلة، البريد الالكتروني حتى يمكن التواصل معه".

- تقع المسئولية على الباحث في الحصول على تصريح باستخدام مادة علمية لها حق الطبع وهذا يشمل النسخ المصورة من مواد نشرها من قبل.

- في حالة الاستعانة بمعلومة او جدول او شكل أو صورة من آي مصدر آخر (سواء أكان مطبوعاً أم إلكترونياً) فإنه يجب الإشارة سواء في النص او في الحواشي إلى ذلك المصدر، أما في حال الاقتباس الحرفي فيجب إضافة الإشارة الى مصدره – أن يوضع ذلك الاقتباس بين علامتي تنصيص.

- عدم الإشارة الى المصادر التي تمت الاستعانة بها أو الاقتباس منها يعد إعتداء (Plagiarism) على الملكية الفكرية الخاصة بآخرين، وهو ما قد يؤثر سلباً على المصداقية والسمعة العلمية لصاحب البحث، شبكة المعلومات.

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

- لا يصح الاعتماد على مصادر غير معترف بها أكاديمياً مثل: الموسوعات والمنتديات المنتشرة على شبكة المعلومات الدولية.
- يتبع أسلوب "The Chicago Manual of Style – Humanities Style" في توثيق المراجع.
- يراعي استخدام برنامج الكتابة MS Word خط ١٤ Simplified Arabic في كتابة البحث، وخط ١٢ Times New Roman في كتابة الهوامش، على حجم ورق A4 على ان تكون الهوامش ٣ سم من كافة الجوانب.
- يجب ان تكون المسافة بين الأسطر – سواء في النص أو الحواشي – مفردة (Single – spaced) كما يجب الا تترك مسافات زائدة بين الأسطر في آي من أجزاء البحث.
- يجب ان يكتب العنوان الرئيسي بخط سميك (Bold)، وكذلك يجب الا تكتب العناوين بحروف مائلة او يوضع تحتها آية خطوط، كما لا يفضل أن يسبق العناوين (سواء رئيسية أو فرعية) آية أرقام، وألا يتبعها آية علامات ترقيم (مثل النقطتان الرأسيتان والشرطة:–).
- يراعى عدم استخدام أنماط متعددة أو خطوط مختلفة الحجم.
- يجب أن يتم تسليم الأبحاث للمجلة بمدة شهرين على الأقل قبل تاريخ صدور العدد المراد النشر فيه، وتقدم نسخه من الأبحاث على أسطوانة مدمجة (CD)، USB Flash Disk أو عبر البريد الالكتروني وكذلك نسخه مطبوعة على ورق A4 (من وجه واحد)، وذلك إما بتسليمه بمقر المجلة بكلية الحقوق – جامعة المنيا أو ارساله بالبريد على العنوان التالي: مجلة كلية الحقوق – كلية الحقوق – جامعة المنيا، مدينة المنيا – المنيا. ويقوم السيد مدير التحرير بتلقي الأبحاث.
- بعد استلام البحث من قبل إدارة المجلة، يخضع لفحص مبدئي بمعرفة هيئة التحرير والتي تأخذ قرارها بتمريره بصورة سرية (دون ذكر هوية المؤلف) الى المحكمين المناسبين وفقاً للموضوع الذي يتناوله البحث مع مراعاه ان يكون احد المحكمين من داخل الجامعة والأخر من خارجها. هذا ومن حق هيئة التحرير الرجوع الى الباحث لاجراء بعض التعديلات الضرورية علية قبل ارساله الى المحكمين، ويمكنها أيضاً عدم قبول البحث نهائياً اذا رأت ذلك.

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

- في حالة القبول المبدئي للبحث، تقوم هيئة التحرير بتحديد أسماء المحكمين اللذين سيقومان بتقييمه وكتابة التقرير النهائي عنه (عاده ما يستغرق عمل المحكمين مده لا تزيد على الشهر). تأتي عملية التحكيم بواحدة من ثلاث نتائج: اما قبول البحث للنشر بدون تعديلات، واما قبوله مع اجراء تعديلات، واما الاعتذار عن عدم قبوله. في الحالة الثانية (قبول البحث بتعديلات) يتم ارساله للباحث لاجراء التعديلات التي حددها المحكمين. ولا يكون مسموحاً للباحث في هذه المرحلة ان يقوم بآيه تعديلات تتضمن إضافة او حذف بخلاف ما قرره المحكمون. على المؤلف ان يقوم باجراء تلك التعديلات في مده لا تتجاوز الأسبوعين.

- اذا قبل احد المحكمين البحث ورفضه المحكم الثاني، يحال البحث لاحد أعضاء اللجنة العلمية في تخصص البحث للبت في قبول البحث او رفضه.

- في هذه المرحلة، يختار المؤلف الوسيلة المناسبة له لاستلام البحث وتسلمه: وذلك اما بقدومه شخصياً لمقر المجلة بكلية الحقوق – جامعة المنيا – محافظة المنيا، او أن تقوم هيئة التحرير بارسال البحث له عن طريق البريد الالكتروني.

- بعد اجراء التعديلات من قبل المؤلف، تقوم هيئة التحرير بمراجعة ذلك للتأكد من ان كافة التعديلات قد اخذت بالاعتبار على نحو مرض، ثم يرسل البحث للمدقق اللغوى الذي يستغرق عمله ما لا يزيد عن أسبوعين.

- تخضع الأبحاث بعد ذلك لمرحلة أخيرة من التدقيق والمراجعه بمعرفة هيئة التحرير، يتم خلالها التأكد من خلو الأبحاث من أية أخطاء لغوية أو إملائية، وكذا التأكد من أن جميع المقالات بالعدد المنتظر صدوره مطابقة للمواصفات الخاصة بالمجلة. بعد ذلك يتم تحويل المقالات الى اعمده ثم تحفظ بصيغة الـــ PDF وذلك لارسالها للمطبعة. تستغرق مرحلة الإخراج النهائي هذه مده تتراوح ما بين أسبوعين الى ثلاثه، وهى نفس المدة تقريباً التي تستغرقها مرحلة الطباعة.

- تنشر الأبحاث حسب اسبقية الموافقة على نشرها.

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الإلكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

المحتوي

م	الموضوع	الصفحة
١	سلطة القاضي في تكييف محل الأحكام القضائية م . م هاني حمدان عبدالله المديرية العامة لتربية صلاح الدين - قسم تربية سامراء م. عقيل مجيد طه جامعة تكريت / كلية الحقوق	من ١ الي ٣٠
٢	نطاق الحماية الجنائية للتقنيات الطبية الحديثة المساعدة علي الإنجاب (دراسة مقارنة) الدكتور/ مصطفي سيد مصطفي سعداوي دكتوراه في القانون الجنائي	من ٣١ الي ١٦٢
٣	السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة الشائعات (دراسة مقارنة) أ.د / عمر محمد سالم أستاذ القانون الجنائي – جامعة القاهرة د / مصطفي سيد مصطفي سعداوي دكتوراه في القانون الجنائي الباحثة / آمنة حسين أحمد عمر	من ١٦٣ الى ٢١٤

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الإلكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

م	الموضوع	الصفحة
٤	التصالح في جرائم الاستثمار (دراسة مقارنة) أ.د / عمر محمد سالم أستاذ القانون الجنائي – جامعة القاهرة د / مصطفي سيد مصطفي سعداوي دكتوراه في القانون الجنائي الباحث / أحمد إبراهيم عبدالعزيز	من ٢١٥ الى ٢٧٨
٥	صور جرائم الاتجار بالبشر في القانون الجنائي المصري دراسة مقارنة أ.د / حسن محمد ربيع محمود أستاذ القانون الجنائي عميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف السابق الباحث / أحمد رأفت محمد حافظ	من ٢٧٩ الى ٣١٤
٦	دور الخطأ في إسناد المسئولية الجنائية عن الجرائم غير العمدية (دراسة مقارنة) د. مصطفي سيد مصطفي سعداوي دكتوراه في القانون الجنائي	من ٣١٥ الى ٤٦٨

Minia university
Faculty of Law
Journal of Faculty of Law

جامعة المنيا
كلية الحقوق
مجلة كلية الحقوق

الترقيم الدولي: ISSN 2537 – 056X
الترقيم الالكتروني: Online ISSN 2786 - 0043

م	الموضوع	الصفحة
٧	الاضطرابات السياسية الدولية لأزمة فيروس كورونا أ.د/ حسن سند أستاذ القانون الدولى العام عميد كلية الحقوق – جامعة المنيا الباحث/ مصطفي كمال أحمد	من ٤٦٩ الى ٥١٨
٨	أوامر التغيير في العقود الإدارية الدولية أ.د/ هبه بدر احمد أستاذ دكتور بقسم قانون المرافعات كلية الحقوق – جامعة عين شمس د/ محمد سليم مدرس بقسم القانون العام كلية الحقوق – جامعة عين شمس الباحث/ كريم على محمد فاروق عرفه	من ٥١٩ الى ٥٦٣

بحث بعنوان

الاضطرابات السياسية الدولية

لأزمة فيروس كورونا

مقدم إلى

كلية الحقوق – جامعة المنيا

قسم القانون الدولى

أ.د/ حسن سند

أستاذ القانون الدولي العام

عميد كلية الحقوق – جامعة المنيا

الباحث/ مصطفى كمال أحمد

المقدمة

موضوع البحث.

لقد أحدثت الأزمة الدولية المتمثلة في ظهور"فيروس كورونا" عدة اضطرابات سياسية على المستوى الدولي, وقبل الحديث عن تلك الاضطرابات نوضح أن فيروس كورونا يتجسد في فيروس يبلغ حجمه ٠.٨٥ أوتوجرام, ويُعد إحدى سلالات فيروس سارس (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) الذي ظهر عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣[١], ويهدد فيروس كورونا ما يقرب من ٧ مليار إنسان بالعالم, إذ أن له آثاراً شتى في جميع المجالات التنموية بالمجتمع, كالمجال الصحي, وكذلك المجال الصناعي والزراعي والتجاري, وقطاع التعليم, والسياحة, ومن ثم التأثير على الاقتصاد القومي, والتنمية الاقتصادية, وذلك على المستوى الداخلي والدولي, حيث تحول هذا المرض بالظهور في سوق للمأكولات البحرية بمدينة "ووهان" الصينية إلى مرحلة "التفشي" Outbreak, وهى الزيادة الحادة في الانتشار في منطقة أو عدد من السكان المحدود نسبياً, ثم وصل إلى مرحلة "الوباء" Epidemic, بمعنى الزيادة الحادة التي تغطي مساحة أكبر أو عدد أكبر من السكان داخل قارة واحدة, وسرعان ما تحول إلى "جائحة" Pandemic, وهي الزيادة الحادة في المرض التي تضرب عدة بلدان مختلفة في عدة قارات[٢], وعُرفت تلك الجائحة باسم (كوفيد –١٩), لذا يمثل فيروس كورونا أزمة عالمية أدت إلى اضطرابات سياسية دولية, نظراً لاتساع نطاقها الجغرافي والموضوعي دون حدود, حيث تخطت آثارها للحدود الإقليمية, مما يستوجب نهوض الدول جميعاً وتكاتفها دولياً وسياسياً واقتصادياً لمواجهة تلك الأزمة.

إشكالية البحث .

يتساءل البحث عن آثار أزمة فيروس كورونا على الدول, وذلك من حيث سياساتها وعلاقاتها فيما بينها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؟, وهل شكّلت تلك الآثار ما يمكن أن يُطلق عليه "اضطرابات سياسية دولية"؟.

أهمية البحث.

يشكل موضوع فيروس كورونا حديث العالم الآن, والشغل الشاغل لحكومات وسياسات دول العالم, لما ترتب عليها من آثار نتج عنها تغيرات في السياسات الدولية, سواء كانت تغيرات سياسية اقتصادية أم عسكرية, وهو ما يعطي أهمية للبحث والدراسة عن هذا الموضوع على الصعيد الدولي.

---

[١] د. محمود عمر محمود, المسئولية الجنائية الناشئة عن نقل عدوى فيروس كورونا المستجد (COVID – 19), بدون دار نشر, ٢٠٢٠, ص ٢.

[2] Deutsche Welle ,German report on the Coronavirus based on WHO reports, Available at the following link:- http://www.p.dw.com/p/3zygb.visit on 22/5/2020.

الهدف من البحث.

يهدف البحث إلى بيان الاضطرابات السياسية الدولية التي ظهرت على سطح العلاقات الدولية بين الدول نتيجة جائحة فيروس كورونا, وذلك في مجالات وقطاعات دولية مختلفة.

منهج البحث.

نظراً لأن البحث يناقش قضية دولية – وهي جائحة كورونا التي شملت العالم بأكمله – فإنه بالتالي يتبع البحث "المنهج المقارن" في بيان مدى تأثر كل دولة من دول العالم بتلك الجائحة, وكيف شكّلت بها اضطراباً سياسياً, وكيف تعاملت معها, حيث ينتمي البحث إلى الموضوعات الدولية السياسية, والتي تتضمن في طياتها السياسات الاقتصادية والعسكرية.

خطة البحث.

تدور خطة البحث حول الأزمة العالمية لفيروس كورونا, والاضطرابات السياسية الدولية التي أحدثتها, ونوضح ذلك من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول – التحليلات السياسية لاضطرابات الأزمة الدولية لفيروس كورونا .

المطلب الثاني – انعكاسات أزمة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثالث – انعكاسات أزمة فيروس كورونا على الأسواق المالية العالمية .

المطلب الرابع – انعكاسات أزمة فيروس كورونا على أزمة النفط العالمية.

المطلب الخامس – انعكاسات أزمة فيروس كورونا على الصراعات العسكرية الدولية.

المطلب الأول

التحليلات السياسية حول اضطرابات أزمة فيروس كورونا

ضرب فيروس كورونا أغلب دول العالم، واستحوذ على كل الاهتمامات والتغطيات الإعلامية العالمية، وأغلقت الـــــدول حدودها وعزلت ذاتها عن بقية العالم، بل عزلت بعض مناطقها الداخلية عن بقية الأجـــــزاء لمواجهة الوباء، مما تسبب في إغلاق المدن وتعطيل الأعمال وتسريح العمال والموظفين، حيث مصير الملايين منهم وآلاف الشركات حول العالم أصبح مجهولاً, نتيجة العزل والحجر المنزلي[١].

ولذلك قام العديد من السياسيين الدوليين بتحليل المشهد الراهن لأزمة فيروس كورونا, حيث صرّح "ستيفان والت" وهو أكاديمي سياسي أمريكي؛ أنه من المتوقع فشل الولايات المتحدة والغرب بشكل عام في قيادة العالم وتحول الدّفة إلى الصين, ودول جنوب شرق آسيا التي يُطلق عليها "النمور الآسيوية", لذا يبدو أنه من الممكن لفيروس كورونا أن يغير العالم, حيث يشعر العديد من الخبراء الجيوسياسيين بالقلق من أن هذه الأزمة أكثر من أي أزمة أخرى في هذا القرن، ولديها القدرة على إعـــــادة تشكيل النظام العالمي بشكل دائـــــم, ويجادل البعض في أنه بينما تتخلى الولايات المتحدة عن القيادة العالمية خلال الوباء الحالي، فإن الصين قد تستخدمه لتعزيز مكانتها المتنامية كوجهة بديلة للمساعدات الاقتصادية والدعم الطبي والعلمي والقيادة للعديد من الدول، بما في ذلك الدول الغربية والمتقدمة مثل إيطاليا, ويزعم بعض المحللين السياسيين أن الصين قد تستخدم الأزمة للإطاحة بالولايات المتحدة الأمريكية من موقعها كقوة عظمى عالمية[٢].

وما يؤكد ذلك أيضاً ما صرّح به "جون ألين" جنرال أمريكي ومدير معهد "بروكنجز" بأن النظام العالمي وتوازن القوى سيتغيران بشكل كبير, وستعيد الأزمة تشكيل هيكل القوى العالمي بطرق يصعب تخيلها, وسيستمر الفيروس في الضغط على الأنشطة الاقتصادية وزيادة التوتر بين الدول, وعلى المدى البعيد فقد يخفض الوباء من القدرة الإنتاجية للاقتصاد العالمي.

ولقد توقع "كيشور محبوباني" وهو أكاديمي ووزير خارجية سنغافورة السابق؛ انتهاء نظام العولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل والبحث عن سلاسل توريد محلية, ونسف القواعد الحالية لعمليات التصنيع والإنتاج العالمية, وذلك من خلال قيام المؤسسات الدولية بدورها الذي كان متوقعاً في التحذير والتنسيق للحد من الأزمة, كما توقع "نيكولاس بيرنز" الدبلوماسي الأمريكي السابق؛ تفكك الاتحاد

---

[١] د. عبد الله عبد العزيز النجار, الفرد والدولة والمجتمع, تأثيرات أزمة فيروس كورونا والنتائج المتوقعة, المركز العربي للبحوث والدراسات, منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١.

[2] Politico Magazine, Coronavirus will change the world permanently , Published on the website :- http://www.politico.com/news/magazine/19/6/2020.

الأوربي بعد فشله في مواجهة الأزمة على مستوى أعضائه, وأيّده في ذلك "ريتشارد هاس" دبلوماسي أمريكي سابق, وذلك بتوقعه لمزيد من الانكفاء على الداخل بالنسبة إلى الدول, وتراجع القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك, وسوف يكون خطر العُزلة عظيماً على الدول النامية التي لديها جزءاً كبيراً من العمالة غير المحصنة اقتصادياً, ويمكن أن يكون فيروس كورونا هو القشة التي قسمت ظهر العولمة الاقتصادية, فصعود الصين الاقتصادي والعسكري حفّز الولايات المتحدة لفصل ذاتها عن الصين[١], ودفعها إلى حشد التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية لفك ذاتها عنها, ودفع الفيروس الحكومات والشركات والمجتمعات إلى تقوية قدرتها لمواجهة الفترات الطويلة من الانعزال على الذات, ويبدو في هذا الإطار أن العالم لن يعود إلى فكرة "الاعتماد العولمي المتبادل" الذي ساد في بداية القرن الحادي والعشرين الميلادي, وسيكون من الصعب على القادة السياسيين الحفاظ على هذا النموذج في التعاون الدولي المتبادل[٢].

وبذلك فقد اختلفت رؤى الدول سياسياً حول جائحة كورونا؛ فهي متغايرة حسب أيديولوجيتها ومفاهيم فلسفتها القانونية والسياسية والاقتصادية, ومن هنا تتضح درجة الاكتراث من عدمه.

أما عن موقف المنظمات العالمية تجاه تلك الأزمة؛ فقد أشادت "منظمة الصحة العالمية" بدور الصين في احتواء أزمة فيروس كورونا, ولهذا فقد توجه "ترامب" الرئيس الأمريكي بالتهديد إلى المنظمة بمنع المساعدات الأمريكية, وظل موقف "مجلس الأمن" حيال الأزمة ساكناً لم يتحرك, رغم أن المادة رقم ٣٤ منه تنص على أن :{ لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي, أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين[٣]}, وبالتطبيق على ذلك فإن فيروس كورونا يعتبر مهدداً لكافة الدول, بحيث يعرضها إلى الخطر, ولعل أضرار فيروس كورونا قد فاقت تحديات أزمة الكساد العالمي الكبير لعام ١٩٢٩, إذ أصبح العالم أمام نفق ركود اقتصادي عالمي غير معلوم التوجه, ورغم صعوبة توقع الآثار الاقتصادية لتلك الأزمة؛ إلا أنها قد تؤدي إلى إصابة النظام الاقتصادي العالمي الهش بالعطب, وإعادة تعبئة الموارد للصراع العالمي على نحو مختلف بالنسبة إلى المستوى الجيوسياسي بين "الصين" و"الولايات المتحدة"[٤], فلقد ارتطم الاقتصاد العالمي بالحائط نتيجة أزمة فيروس كورونا,

---

[1] James Mcbride and Andrew Chatzky, Is 'Made in China 2025', a Threat to Global Trade?:https://www.cfr.org/backgrounder/made-china-2025-threat-global trade.visited on 19/7/2020.

[2]John Allen, How the world will look after the corona virus pandemic, For in Policy Magazine, Analysis, p 1 : 11.

[٣] د . سعد عبد حسين, رأي ومقترح في الأزمة الاقتصادية العراقية, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

[٤] د. مقتدر خان- أ. حسام بوتاني, عالم ما بعد كورونا, ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد, ٢٠٢٠/٥/٣٠, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية, اسطنبول, تركيا, ص٣

والذي كانت تترأسه أمريكا والصين, وربما سوف يؤدي تخلي "الاتحاد الأوربي" عن إيطاليا وصربيا وفرنسا وبلجيكا وعدم اكتراثه بهم إلى هدم هذا الاتحاد أو بالأحرى عدم أهميته وزوال قيمته, في حين تحركت روسيا والصين ومصر بالدعم لإيطاليا, فجعل رئيس وزراء إيطاليا يصرح في بيانه مهدداً ذلك الاتحاد بالانسحاب, وحرق المواطنون الإيطاليون علم الاتحاد لأنه فقد سبب وجوده, كما صرّح الرئيس الفرنسي "ماكرون" بأن أزمة كورونا تهدد المشروع الأوربي, وهددت فرنسا بسحب قواتها العسكرية من التحالف الأوربي الموجود بالعراق, وانتقدت بعض حكومات الدول الأوربية ومنها النمسا وتشيك أداء الاتحاد الأوربي تجاه أزمة كورونا, وجراء تلك الأمور كان على الاتحاد الأوربي أن يفكر في تلك الاضطرابات الدولية, فقام بصرف معونة ٧٥٠ مليار يورو كمساعدات للدول المتضررة من أزمة كورونا, وعلى عكس التحليلات السياسية السابقة؛ فإنه يرى البعض من المحللين السياسيين أن يصعب انسحاب الدول من الاتحاد الأوربي, لأنه يلزم لذلك الانسحاب وجود اتفاق مماثل لما أبرمته بريطانيا عند خروجها من الاتحاد, بحيث تلتزم كل دولة بسداد ديونها إلى الاتحاد, في حين أن ايطاليا مدينةً للاتحاد ب ٢.٨ تريليون يورو, وفرنسا مدينة ب ٢.٣ تريليون يورو, وبناء عليه فإنه إذا حدث انهياراً للاتحاد الأوربي كما هو متوقع جراء أزمة كورونا دولياً؛ إلا أنه سوف يكون انهياراً جزئياً على المدى الطويل.

كما أن أمريكا كانت تمد الدول بالمال والسلاح لتجبرهم على التعامل بالدولار, وكان لديها أكبر مخزون للذهب في خزائنها, إلا أن التكتم التي اتبعته الصين في بداية المرض أدى إلى عدم الكشف عن الإصابات, فكان وسيلةً لنشر الوباء في كل الدول, وانهيار أسواق التجارة العالمية, وانهيار الأسهم بالبورصة العالمية, وتوقف التجارة, وبالتالي تضخم الدولار لعدم الطلب عليه, فليس هناك داعياً للعملة الصعبة, فأصبح الدولار ورقةً لا فائدة لها, ومن ثم يأتي اليوان الصيني يغزو الأسواق والبورصات وأسواق التجارة العالمية, وتصبح الصين هي الدولة العظمى, فتلك الأزمة تؤثر على الدول المصدرة للبترول خاصةً دول الخليج العربي, حيث أن البترول هو المصدر الرئيسي لتلك الدول, وكل هذه الدول قد قامت بحساب الميزانية على أساس سعر برميل البترول ب ٦٥ دولار, وذلك سيؤدي إلى السحب من الاحتياطي النقدي أو فرض رسوم أو ضرائب على الشعب لتغطية العجز في الميزانية الناتج عن هبوط سعر البرميل, وهو ما سيصب في صالح الدول المستوردة مثل مصر, حيث يقلل من عجز الميزانية التي تم حسابها على أساس أن سعر البرميل ٦٥ دولار, في حين أنه أصبح ٥٠ دولاراً .

وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مبادرات سياسية لتحفيز الاقتصاد ودعم الأفراد جراء ما تسببت فيه أزمة فيروس كورونا من شلل لجوانب الحياة المختلفة, حيث أُرغم ٣/١ سكان العالم على البقاء في المنازل, ومع استمرار تراجع اقتصاد العالم في ظل هذه الأزمة؛ فإن هناك توقعات لتدهور أكثر حدةً في ظل بقائها, والذي يثير مشكلات تفوق ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية

العالمية "أزمة الركود العالمي الكبرى" لعام ٢٠٠٨[١], وشهدت أسواق المال العالمية أعنف اهتزازات لها لها منذ أربعة عقود, وتم وصف ذلك بأنه أسوأ من التراجع الذي شهده السوق عام ١٩١٤ الذي تحول إلى كساد عالمي عام ١٩٢٩, حيث سجّلت الأسواق حينها تراجعاً بنحو ٢٣%, فيما سجّل التراجع عام ١٩٨٧ نحو ٢٢.٦%, بينما سجّل حالياً أسوأ تراجع له في تاريخ أعمال البورصات, حيث وصل إلى أعلى مستوى مسجلاً تراجع بنحو ٣٥%, مما تم وصفه ب "الاثنين الأسود" بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٠[٢]. لذا أقر الكونجرس بالولايات المتحدة بعد اتفاق مع البيت الأبيض خطة تحفيزية للاقتصاد بما يزيد على تريليوني دولار, وتنطوي حزمة الإجراءات الاقتصادية على ٢٥٠ مليار دولار للمدفوعات المباشرة للأفراد والأسر من خلال منح شهرية للفرد تبلغ ١٢٠٠ دولار و ٢٥٠ مليار دولار لإعانات التأمين ضد البطالة, والتي ستتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دولار للفرد أسبوعياً, فضلاً عن ٣٥٠ مليار دولار قروض للمشروعات الصغيرة, و٥٠٠ مليار دولار كقروض للشركات المتعثرة, أما في ألمانيا نجد أنه قد تبنى البرلمان خطة تدابير شاملة بقيمة ١١٠٠ مليار يورو تشمل قروضاً ب ١٥٦ مليار يورو لدعم الشركات والموظفين ونظام الصحة ومئات المليارات كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للشركات, كما قدمت مكونات أوروبية أخرى خطط دعم للأفراد والعائلات, وقد قامت بريطانيا بتقديم خطط لمساعدة ٢ مليون من بين ٥ مليون شخص يعملون لحسابهم الخاص, ولعل تلك التحركات قد آثارت جدلاً واسعاً في معاقل الرأسمالية (الولايات المتحدة الأمريكية), ومنحت الفرصة أمام اليسار المتشدد للترويج إلى الاشتراكية, ومثال على ذلك؛ ما نادى إليه "بيرني ساندرز" المرشح الديمقراطي المحتمل لانتخابات الرئاسة الأمريكية, وأشار البعض إلى أن الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ وعواقب أسعار النفط المنهارة جميعها تكشف عن الظلم والتفاوت الشديد في النظم الاقتصادية والاجتماعية, مما يؤكد الحاجة إلى ثورة للمناداة بالاشتراكية[٣].

هذا وتقدر الخسائر في أسواق المال العالمي نحو ٣٠ تريليون دولار, مما ينذر بانكماش اقتصادي عالمي, وبالعراق نجد أنه بلد ذو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط كمصدر وحيد في تغطية موازنته المالية السنوية بنسبة ٩٦%, إذ تشير التوقعات العالمية إلى انكماش اقتصادي يؤدي إلى تراجع بالناتج المحلي الإجمالي GDP, بما يصل إلى -١.١% خلال عام ٢٠٢٠, حيث يتوقع أن يتراجع نمو الطلب على النفط بسبب اختلال توازن العرض والطلب وفائض مقداره ٨ مليون برميل/ يومياً, ما ينعكس على أسعار النفط بالانخفاض, وفي ظل ضعف القطاعات الاقتصادية كالصناعة؛ فإنه يعتمد هذا

[١] د. منتصر الجلي, كورونا العقل أشد وباء أيها العالم, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.
[٢] د. مقتدر خان- أ. حسام بوتاني, عالم ما بعد كورونا, ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد, ٢٠٢٠/٥/٣٠, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية, اسطنبول, تركيا, ص ١٢
[٣] أ. إنجي مجدي, منع تداعي الاقتصاد العالمي, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠٢٠.

القطاع على الاستيراد لتأمين احتياجاته من السلع والمنتجات, بما مقداره أكثر من ٥٠ مليار دولار سنوياً, وهو ما يساوي ٥٥ – ٦٠% من قيمة إيراداته النفطية, وأمام هذه المؤشرات عن طبيعة الأزمة وما سيؤول إليه العالم بعد أزمة كورونا؛ فإنه قد يكون أمام العراق فرصةً لإصلاح هيكلي في اقتصاد الدولة, إذ بإمكانه الاعتماد على موارده الفنية البشرية والطبيعية, وبإمكانه استثمار ثرواته بالوقوف على أسس صحيحة تخلق تنمية اقتصادية[١]. ولعل الانهيار الحاد في أسواق النفط العالمية بسبب حرب النفط بين "روسيا" و"السعودية", وكذلك بسبب فقاعة كورونا الاقتصادية؛ قد آثار تساؤلات حول مستقبل النفط وأسعاره على المدى الطويل, أو فرضية انحسار مستقبل النفط على حساب مصادر الطاقة الأخرى عادت الولايات المتحدة في إنتاج النفط عام ٢٠١٥ بعد حظر دام العقود[٢], وذلك خوفاً من الاحتفاظ بالاحتياطي النفطي الأمريكي لمواجهة أي أزمة عالمية مع ظهور القلق العالمي من التلوث البيئي والحد من الانبعاثات الكربونية, وما نتج عن انعقاد اتفاقية باريس للمناخ, والحد من الانبعاثات الكونية ديسمبر ٢٠١٥, والذي أدى إلى صياغة استراتيجيات الحد من الانحباس الحراري, واللجوء إلى الطاقة البديلة والسدود الكهرومائية وطاقة الرياح والمياه بما ينعكس في طلب النفط على حساب تلك المصادر المتجددة والصديقة للبيئة, وذلك يسهم في تبني سياسة الاقتصاد الدائري والتنمية المستديمة عوضاً عن الاقتصاد الخطي المستنزف للموارد[٣].

وإذا تعاملنا مع فيروس كورونا على أنها خدعة سياسية؛ فإنه نتيجة لتلك الجائحة فقد باع الأمريكان والأوربيون أسهمهم في شركات تكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية بأثمان زهيدة للحكومة الصينية, حيث استخدمت القيادة الصينية تكتيكاً اقتصادياً للتخلص من المستثمرين الأوربيين, دعماً للاقتصاد الصيني ليتجاوز الاقتصاد الأمريكي, وحصدت حوالي ٢٠ مليار دولاراً أميركياً في ظرف يومين, ونجح الرئيس الصيني في خداع الاتحاد الأوربي والولايات الأمريكية, فقبل فيروس كورونا كانت معظم الأسهم والحصص في المشاريع الاستثمارية بمعامل إنتاج التكنولوجيا والكيماويات تعود ملكيتها إلى المستثمرين الأوروبيين والأمريكيين, لذا فإن نصف أرباح تلك الصناعات تعود إليهم, وليس إلى الخزينة الصينية, وبالتالي يؤدي ذلك إلى هبوط صرف العملة الصينية "اليوان", ولم يكن باستطاعة المصرف المركزي الصيني أن يفعل شيئاً أمام السقوط المستمر لليوان الصيني, وانتشرت شائعات وتصريحات للرئيس الصيني بأنه غير مستعداً لإنقاذ البلاد من الفيروس, مما أدى إلى انخفاض حاد في

---

[١] أ. محمد شياع السوداني, العراق ما بعد كورونا اقتصادياً, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥.

[2] Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies in Geneva and expert on Middle East economics and international energy, potential geoeconomic transformations post-Corona, Impact of the Corona crisis on the energy sector Emirates Policy Center, 13/5/2020.

[٣] د . أشرف شنيف, مستقبل النفط إلى أين؟ تحليلات العصر الدولية, مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٠.

أسعار شراء الأسهم بشركات صناعة التكنولوجيا في الصين, وقد تسابقت إمبراطوريات المستثمرين الأجانب إلى طرح الأسهم الاستثمارية للبيع بأسعار منخفضة جداً, وبعروض مغرية, وانتظرت الحكومة الصينية حتى وصلت الأسعار بالأسهم الأجنبية إلى حدودها الدنيا, ثم أصدرت أمراً بشرائها, واشترت أسهم الأمريكيين والأوروبيين, وتم تأميم أغلب الشركات الأجنبية الكائنة بالأراضي الصينية, وذلك دون خلق أزمة سياسية, وكان سلوك الصين راقياً حين طلبت أمريكا إجلاء رعاياها ودبلوماسيها فوراً منها, فلم تنظر الصين إلى السلوك باعتباره مشيناً لسمعتها, بل استجابت على الفور, رغم أنه تصرفاً غريباً من جانب الدبلوماسية الأمريكية, لأنه بهذا الفعل فإنه ينتقل الوباء إلى القارة الأمريكية, وذلك بدلاً من أن تنقل أمريكا علمائها إلى الصين, مما نتعلم منه – على المستوى الدولي – فن وإدارة الأزمات الدولية سياسياً واقتصادياً, ولم نسمع عن معارضة بالصين, بل تم إنشاء أكبر مشفى على بُعد ٩ كم من أول تجمع سكني, وتم تجهيزه بالمعدات اللازمة والمختبرات وطاقم الأطباء والفنيين, ولم تنتظر الصين إرسال دواء من منظمة الصحة العالمية إليهم, بل بدأت بالفعل في إيجاد العلاج, ولم يتم التعامل معه أنه أمراً عسكرياً سرياً بل بصدق وشفافية مع الشعب, وتم تقسيم المدن والتجمعات السكنية إلى أحياء, وكل حي يتكون من عدة ملايين من السكان, وله مسئول مباشر يتصل بمكتب الحي للحصول على أية خدمة, وذلك طوال اليوم, ذلك كان سلوك دول النمور الآسيوية في التعامل مع الأزمة الدولية لفيروس كورونا, في حين أنه قد تم اعتماد سياسة دولية من قِبل بعض الدول الأمريكية والأوربية تتمثل فيما يسمى ب.. "سياسة القطيع", وذلك حيث تم الاستيلاء (قرصنة) على القوافل الطبيعة والمعدات والأدوية (حرب الكمامات), واستبدال ملابس الأطباء بأكياس القمامة ومعاطف المطر, وهو ما يشير إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات وقيم اجتماعية أيضاً جراء تلك الأزمة العالمية[١].

وفي ختام هذا المطلب؛ نجد أنه قد تحدثنا بصفة عامة عن ملامح الاضطرابات الدولية جراء أزمة فيروس كورونا, وهو ما يقودنا إلى الحديث عن كل اضطراب على وجه الخصوص بالمطالب التالية..

[١] أ . أحمد شهاب, كوفيد – ١٩ الوباء الأشد فتكاً بالقيم , مجلة تحليلات العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٠.

المطلب الثاني

انعكاسات أزمة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية

تأثرت كافة القطاعات الاقتصادية الدولية بأزمة فيروس كورونا, وتلك القطاعات الاقتصادية تمثل التنمية الاقتصادية للمجتمع الدولي, والتي يُقصد بها: "تلك التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة", فالتنمية المستديمة ليس لها حدود, حيث اتسع هذا المفهوم ليشمل كافة المجالات التنموية فيما يتعلق بالصحة والتعليم والصناعة والسياحة والتجارة[١], وما إلى ذلك من قطاعات بالمجتمع, حيث تعتبر الصحة والتعليم رأس مالاً بشرياً يشكل جوهر التنمية الاقتصادية بكافة دول العالم, لذا فإن التأثير عليهما يؤدي إلى هدم التنمية الاقتصادية[٢], ولعل أول القطاعات الاقتصادية تأثراً بتلك الجائحة كانت السياحة, نظراً لتأثر قطاع النقل الجوي, والذي سجّل في مصر بالعام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ما يبلغ ١٢.٥ مليار دولار, بمعنى أنه سيخسر ذلك القطاع حوالي مليار دولار شهرياً, ولعل المطاعم والمقاهي ستكون أخر القطاعات تعافياً من تلك الأزمة, وذلك لارتباطهم بالتجمعات البشرية, وقد خسرت المطاعم والفنادق والمقاهي على مستوى العالم ما يبلغ نحو ذلك ٢٢٥ مليار دولار عالمياً, وفي انجلترا قامت سلطات المطار في بداية الأمر بإصدار أوامر تتعلق بأن يتعين على الرحلات الجوية المباشرة التي تصل إلى المملكة من بلدان تندرج تحت تعريف المملكة المتحدة أو الكومنولث تقديم إقرار (الإقرار العام للطائرات) إلى سلطات المطار مفاده التصريح بأن جميع الركاب في حالة صحية جيدة, وذلك قبل ٦٠ دقيقة من الهبوط, وكذلك تعبئة الإقرار الصحي الخاص بالبحرية من جميع السفن القادمة من أي ميناء أجنبي, كما قامت اسكتلندا بمثل تلك الإجراءات, وقد خسر قطاع الطيران حوالي ٣١٤ مليار دولار على مستوى العالم, كما قد خسر القطاع الرياضي حوالي ٦٠٠ مليار دولار على مستوى العالم[٣].

أيضاً تأثر قطاع الصناعة بغالبية الدول لاعتماد مصانعها على سلع وسيطة من الصين, وهو ما يهدد بتوقف سلاسل الإنتاج بالمصانع, ورفع تكلفة الاستيراد, وبالتالي رفع تكلفة السلع المصنعة, كذلك تأثرت تحويلات العاملين في الخارج بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في دول الخليج لانخفاض أسعار النفط لأقل من ٣٠ دولار, نتيجة الذعر الناتج عن تفشي أزمة فيروس كورونا, وتراجع الطلب الصيني على النفط بشكل خاص, ونشير إلى أن تلك التحويلات تعتبر من أهم مصادر العملة الصعبة بالبلاد,

---

[١] د. محمد عبد العزيز مصطفى محمد, الاستثمار في الخدمات الصحية ودوره في التنمية البشرية "دراسة حالة ماليزيا", معهد الدراسات والبحوث الآسيوية, جامعة الزقازيق, ٢٠١٤, ص ٦١.

[2] John F. Tomer , Integrating human capital with human development, A path to a more productive and human economy, Palgrave Macmillan US, 2016, P 17.

[3] Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19, Seven Scenarios, 2 March 2020, p 14 ets.

حيث قدرت بنحو ٢٦.٤ مليار دولار للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بمصر, مما ينتج عنه زيادة سعر الدولار والتضخم, وبالتالي تضطر كافة الدول إلى تعديل ميزانيتها العامة, وتوقف المشاريع العامة لتوجيه المال العام المخصص لها إلى الإنفاق على آليات مواجهة أزمة فيروس كورونا [١].

وعلى المستوى الاقتصادي الفردي فإنه قد زاد معدل التضخم, خاصةً مع عمليات الشراء المُبالغ فيها للسلع الطبية والسلع الخاصة بالتطهير والنظافة, وانخفاض الدخول بشكل كبير خاصةً في الاقتصاد غير الرسمي, وذلك للمعتمدين على الأجر اليومي, كالعمال والسائقين والباعة الجائلين, كما أن العاملين بالقطاع الخاص (خاصةً غير المؤمن عليهم أي العاملين بدون تغطية تأمينية أو عقد ثابت, وهم كثيرون) سوف يتوقف عملهم, ويفقدون دخلهم.

كذلك تظهر توقعات الكثير من المؤسسات الدولية بأن المرحلة المقبلة سوف تشهد تطورات غير اعتيادية بالنسبة لطبيعة المشكلة والقطاعات, وسيعاني النمو الاقتصادي من تراجعات بدون شك, ولذا سنحاول أن نسلط الضوء على أهم هذه القطاعات الاقتصادية، ومدى الضرر الذي يمكن أن يلحق بها نتيجة هذه الكارثة الإنسانية، وما هي طبيعة هذه الأضرار, وكيف يمكن أن تعود إلى النمو أو إعادة هيكلة أعمالها فيما بعد؟, وبذلك نجد أن تداعيات ذلك الوباء على الصناعات العالمية تشكل خطراً عظيماً, حيث يلعب قطاع التصنيع والصناعات التحويلية دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي, ويمثل نحو ٤١% من اقتصاد العالم طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، إذ يقدر حجم الصناعات في أكبر دول العالم نحو ١٢ تريليون دولار لعام ٢٠١٩, وتمثل الصين ما يقارب ٣٩% منه, والولايات المتحدة الأمريكية نحو ٢٣%, واليابان ١٠%, وألمانيا ٨%, وكوريا الجنوبية حوالي ٤%, والهند ٣.٨%, وإيطاليا حوالي ٣.١%[٢].

ولعلنا نتناول دولة "الصين" بالبحث هنا لأنها تمثل نموذجاً مثالياً لتأثرها المباشر بتفشي فيروس كورونا, ويمثل القطاع الصناعي في الصين ٣/١ الناتج المحلي الإجمالي للبلاد, و٩٥% من صادراتها لعام ٢٠١٨, وتُعد الصناعات الصغيرة بمثابة العمود الفقري لقطاع التصنيع في الصين، والتي حققت تقليدياً أداءً تشغيلياً أفضل باستمرار من الشركات الأكبر, وذلك من حيث إجمالي دوران الأصول وهامش الربح عام ٢٠١٩. وقد سجّلت الصين أعلى نمو اقتصادي على مر السنوات العشر الماضية، والأولى في العالم من حيث القوة الشرائية للمنتجات مقارنةً بعشر اقتصادات قوية مثل أمريكا والهند واليابان وألمانيا وروسيا وغيرها من الدول الصناعية الكبرى, فهي تشكل ما يوازي حوالي ٢٧.٣٢ تريليون دولار من إنفاق داخلي للدخل القومي وقوة شرائية, وتساوي حوالي ١٦.٨% من اقتصاد

[1] http://www.elwatannews.com.visit on 29/5/2020.

[٢] أثر جائحة كورونا على الاقتصاد, التحديات والفرص, مقال صادر عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي, بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٤.

العالم قاطبة, كما تشكل سوق الصين حوالي ١٣% من صادرات العالم, حيث توصف بأنها "مصنع العالم", إضافة إلى أنها تختزن أعلى كمية من العملات الأجنبية, وتبلغ قيمتها نحو ٣.١ تريليون دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠، منها حوالي ١.٠٧ تريليون دولار في سندات الخزينة الأمريكية, كما استطاعت الصين نتيجة تقدمها الصناعي والعلمي أن ترفع حوالي ٨٥٠ مليون شخصاً من مستويات الفقر إلى مستويات الطبقة المتوسطة .

أما اقتصاد وصناعات اليابان وكوريا والهند فقد شهد تباطؤاً لا مثيل له منذ ست سنوات، حيث تضررت من الركود في الاستهلاك والاستثمارات والتصنيع, وما يشكل قلقاً هو حقيقة أن التباطؤ الاقتصادي لا يظهر أي علامات على التراجع مع مؤشرات التقدم الرئيسية التي لا تزال تعاني من عدم قدرتها على تحقيق نمو ملحوظ, ونتيجة للتوقف والإجراءات التي اتخذتها الصين؛ أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الصينية الصادرة يوم ١٦ مارس ٢٠٢٠ أن إنتاج المصانع انخفض بأشد وتيرة له خلال ثلاثة عقود في أول شهور عام ٢٠٢٠, وهو أمر قد يعنى تباطؤاً اقتصادياً أكبر مما كان متوقعاً، وذكر "تشانغ يى" كبير الاقتصاديين في "تشونغهاي شنغ رونغ كابيتال مانجمنت" أنه بالنظر إلى البيانات فإن صدمة النشاط الاقتصادي للصين بسبب وباء فيروس كورونا أكبر من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨, فقد انخفض الناتج الصناعي بنسبة أكبر بكثير من المتوقع بنسبة ١٣.٥ ٪ في الفترة من يناير إلى فبراير ٢٠٢٠ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة المكتب الوطني للإحصاء. ونظراً لارتباط الصين مباشرةً بعدد من الـــــدول في جنوب آسيا والعالم, خصوصاً استراليا واليابان وكوريا الجنوبية والشمالية، إضافة إلى بقية دول العالم, لذا فإن القطاعات الصناعية المختلفة سوف تعاني من آثار تراجع أداء القطاعات الصناعية في الصين، نتيجة لارتباط كثير من الشركات بعلاقة عضوية مميزة مع شركات التصنيع المحلية والعالمية, حيث تقدم لها خدمات مهمة جداً, كتصنيع قطع الغيار الصغيرة التي تمدها بها لصناعاتها الكبيرة[1].

ومن أهم تلك الشرائح الصناعية؛ قد تكون صناعة السيارات أولى ضحايا التراجع الاقتصادي، إذ بلغت خسائر ذلك القطاع بنسبة ١٠%, باعتبار أن السيارات هي من السلع الكمالية في الأســـــواق العالمية, ويتوقع كثير من المراقبين أن تراجع ١٠% هو رقم غير مبالغ به في هذا القطاع, كما خسر سوق السيارات نحو ١٠% من القيمة المضافة وانقطاع حلقة الوصل في الدورة الإنتاجية بسبب انقطاع الإمدادات من المواد الخام والمواد الأولية وقطع الغيار الصغيرة, ويمكن أن يعود سوق السيارات إلى حالة من التوازن بعد عام على الأقل أو حسب التقديرات أن يحقق نمواً لا يتجاوز ٣ أو ٥% بأفضل حال طبقاً لحالات التعافي من الأزمات السابقة, كالركود الاقتصادي لعام ٢٠٠٨, أو

[1]John Allen, How the world will look after the corona virus pandemic, For in Policy Magazine, Analysis, p 19 : 26.

غيرها من الأزمـــــات. وعلى سبيل المثال فإن شركة "هيونداي" التابعة لكوريا الجنوبية قد علّقت إنتاج خطوطها في الصين وبعض خطوطها في بلدها كوريا أيضاً، وتعاني هذه الشركة من نقص في توريد قطع الغيار القادمة من الصين, وهـــذه علامة إنـــذار مبكر لاحتمال حـــدوث اضطراب واســـع على مستوى إنتاج السيارات في أمريكا وأوروبا واليابان بشكل خاص, حيث تُعد الصين من أهم وأكبر شركات تصنيع قطع الغيار والإكسسوارات لكثير من شركات السيارات أو الصناعات الأخرى، مثل قطاع الالكترونيات والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المصنعة في الصين أو مكوناتها.

وينطبق هذا الوضع أيضاً على قطاع الصناعات الهندسية والثقيلة, بما فيها التعدين, حيث يمكن أن تشهد هذه الصناعات تراجعاً في الطلب وعدم انتظام أحوال الأسواق المستوردة حتى يتبين مصير هذه المصانع وحجم الضرر الـــذي سببه لها انتشار الفيروس، إضافة إلى ذلك نجد أنه يشهد قطاع الصيدلة والصناعات الطبية ارتفاعاً ملحوظاً في إنتاجها, خصوصاً فيما يتعلق بأدوية الأمراض الجرثومية والتطهير والوقاية والعناية الصحية...إلخ.

ولعل قطاع البنوك التجارية الذي يبلغ حجمه نحو ٤.٢ تريليون دولار كان متوقع له أن يحقق حوالي ٣.٥% من النمو، إلا أن هذا النمو شهد تراجعاً إلى مستوى ٢.٥% نتيجة لتراجع أسعار الفوائد على السندات الحكومية، وتحول كثير من الأموال باتجاه قطاعات استثمارية أخرى. وشهد قطاع الاستثمارات الدولية الذي تبلغ قيمته نحو ٢٨٩ بليون دولار نمواً بحوالي ٢.٨%, وتوقعات بالتراجع إلى ٢.٣%, خلال السنوات القادمة، لكن مع واقع فيروس كورونا تشير المعلومات إلى احتمال تراجعه إلى ما لا يزيد على ٢% [1].

أما قطاعات التأمين على الحياة وباقي القطاعات الأخرى التي يشملها التأمين والبالغ قيمتها أكثر من ٥ تريليون دولار، لما يشملها من قطاعات حيوية مثل التأمين على الشحن والسفر والنقل والتأمين الطبي والحياة, وقد كان متوقعاً أن يحقق عام ٢٠٢٠ نمواً بنحو ١.٤ %, لكن المخاوف نتيجة انتشار وباء كورونا يمكن أن تصيب هذا القطاع, وتمحي الكثير من أرباحه, وبالتالي رفع كلفة التأمينات, مما يؤدي إلى استمرار نموه على ذات الوتيرة التي حققها في السابق أو الوصول إلى مستوى ٢% في السنوات القادمة. وعن القطاعات الصناعية والتي يمكن أن تدخل بشكل أو آخر في السلع الكمالية (كصناعة السيارات والفنادق والترفيه ومكونات السيارات)؛ فإنها قد أُصيبت بانتكاسة بسبب فيروس كورونا, لأن أولويات المستهلكين قد تبدلت في هذه الفترة, وتغيرت هذه الأولويات إلى غض النظر عن السلع الكمالية حتى تعود الثقة بالأسواق، وانتهاء مخاوف المستهلكين من انتشار الفيروس والقضاء

[1] Warwick McKibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19,Seven Scenarios, 2 March 2020, p 25 ets.

عليه. ولذا فإن بعض هذه القطاعات ستعاني من استمرار التراجع وخفض نموه في السنوات القادمة إلى حين الوصول إلى مرحلة الاستقرار[١].

وتبدو المشكلة في الصين أكثر تعقيداً، وهو ما سينعكس على باقي القطاعات الصناعية العالمية، فقد أشار تقرير لوكالة "ناسداك" الأميركية أن حجم المشكلة في الصين كبير جداً, خصوصاً آثاره على المصانع والعمال, حيث أن في مدينة "ووهـــان" وحدها حوالي ١١ مليون نسمة, وهذا قد يشير إلى حجم المشكلة التي تواجهها الصين. ويشير التقرير إلى أن قطاع العقارات في الصين شهد تراجعاً بنحو ٢٠.٠٥ % بناء على أدائه في أول شهرين من عام ٢٠٢٠، وكذلك الأمر في استثمارات الأصـــول الثابتة والقطاعات الأخـــرى. وعلى سبيل المثال كما يشير التقرير وجهاز الإحصاء الصيني أن قطاع الاستثمار في البنية التحتية قد تراجع بنحو ٣٠%, وقطاع الصناعة بنحو ٣١.٥%, وتطوير البنية العقارية والسكنية قد تراجع بنحو ١٦.٣%, بينما تراجع حجم الصادرات بحوالي ١٦%, وحجم الاستيراد بنحو ٤.٢ % فقط.

لكن من الواضح أن مؤشرات التراجع في القطاعات المذكورة أعلاه سيكون لها وقع على الاقتصاد الدولي الكلي فيه, ولن يمر بسلام على قطاع الطيران والسياحة والسفر, حيث كان في الأعـــوام الماضية يسجل ارتفاعات قياسية بالنسبة إلى تحسن المستوى المعيشي بالنسبة للصينين وعدد من البلدان الآسيوية التي تعافت من كثير من الأزمـــات الاقتصادية والمالية من قبل. ومـــن العوامل التي يمكن أن تلقي بظلالها على المجتمع الصيني وغيره من المجتمعات ذات الطابع الاقتصادي الصناعي بعد انتهاء أزمة فيروس كورونا هو قدرة المواطنين والعمال على تحمل أعباء الخسائر التي مُنيت بها اقتصادات العالم، وقدرة المواطنين على تحمل جزء منها إضافة إلى آثاره الجانبية على كل قطاع والعاملين به, والأثر الواضح سيكون مباشراً على قطاع العمال والبطالة. ونظراً لارتباط أي قطاع من القطاعات الصناعية أو الإنتاجية أو الخدمية فإن الأمر يجرنا للحديث عن قطاع العمل والعمالة والبطالة عام ٢٠٠٢ أثناء انتشار فيروس سارس, والتي تلاها أزمة الركود الاقتصادي عام ٢٠٠٨, حيث تكّبد قطاع الطيران في آسيا وحدها نحو ٣٩ % من العائدات, وقدّرت يومها بحوالي ٦ مليار دولار, فقطاع الطيران له نصيب من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد العالمي نتيجة انتشار الفيروسات, إذ أنه خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ تراجع عـــدد الركاب المسافرين إلـــى الصين بحوالي ٦١%، إضافة إلى شركات طيران عدة عزلت ذاتها, وأوقفت رحلاتها إلى الصين, وهو ما حدث أيضاً مع كل من ايطاليا وكوريا الجنوبية وإيران, وبعدها مباشرةً بدأت شركات الطيران بإلغاء معظم رحلاتها من وإلى تلك البلدان، فخسرت شركات الطيران خلال شهر فبراير حوالي ٢٧

[١] مقال د.رضوان زهرو, من دروس الجائحة, المركز الديمقراطي العربي , الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ٢٠٢٠.

مليون مقعداً كان محجوزاً، وتراجعت حركة المطارات بنحو٨ % خلال الشهر ذاته. وفي شهر مارس استفحلت أزمة شركات الطيران, وارتفع عدد المقاعد الملغاة إلى نحو ١٢١ مليون مقعداً، وتراجعت حركة المطارات بنسبة ٣٢%. وطبقاً لتقارير هيئة الطيران المدني العالمية فإن خسارة شركات الطيران تقدر بحوالي ٤٦ مليار دولار خلال شهري فبراير ومارس فقط، وتقدر كذلك هيئة الطيران المدني الخسائر التي تكبدها قطاع الطيران في هذه الفترة حوالي ٢٥% من العائدات[1].

ويشير تقرير منظمة الطيران المدني أن فيروس كورونا قد أثّر على قطاع الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تراجع ٤.٩% خلال شهر فبراير, و٥.١% خلال شهر مارس ٢٠٢٠, وأشار كذلك التقرير إلى أن حجم الخسائر التي تكبدتها كوريا الجنوبية كان بتراجع نسبة ٢٩% من نشاط الطيران, وهو ما يمثل حوالي ٨ مليون راكباً, ويقدر بنحو ١.٧مليار دولار، وبتراجع ٣٢ % في إيطاليا, أي بنحو ٧ مليون راكباً, ويقدر بنحو ١.٥ مليار دولار، ونحو ٢٥ % في إيـــــران, أي حوالي مليون راكباً, وبكلفة ٢٥٠ مليون دولار. وتوقعت منظمة الطيران المدني الدولي خسارة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٥.٥ مليون راكباً من أوروبا, ومع إغلاق مطاراتها أمام حركات الطيران القادم من أوروبا فإن الخسائر ستكون عالية جداً على الطرفين. وتفيد منظمة الطيران المدني الدولي بأن نحو ٧٠ شركة طيران ألغت جميع الرحلات الدولية من وإلى الصين القارية، وأن ٥٠ شركة طيران أخرى قد قلّصت العمليات الجوية ذات الصلة, وقد أدى ذلك إلى انخفاض بنسبة ٨٠% في قدرة شركات الطيران الأجنبية للمسافرين مباشرةً من وإلى الصين، وانخفاض قدرة ٤٠٪ من قِبل شركات الطيران الصينية.

فقبل تفشي الوباء؛ كانت شركات الطيران تخطط لزيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة ٩% على الخطوط الدولية من وإلى الصين للربع الأول عام ٢٠٢٠ مقارنةً بعام ٢٠١٩, وتشير التقديرات الأولية لمنظمة الطيران المدني الدولي إلى أن الربع الأول من عام ٢٠٢٠ قد شهد بدلاً من ذلك انخفاضاً إجمالياً يتراوح بين٣٩% و٤١% من سعة الركاب، أو انخفاضاً يتراوح بين ١٦.٤ و١٩.٦ مليون مسافراً مقارنةً بما توقعته شركات الطيران. وهـــــذا يعادل تخفيضاً محتملاً من ٤ إلى ٥ مليار دولار أمريكي في إجمالي إيـــــرادات التشغيل لشركات الطيران في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالآثار الرئيسية المرتبطة بالسياحة الدولية في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض عدد المسافرين جواً من الصينيين، فإنه تقدر منظمة الطيران المدني الدولي أن اليابان قد تخسر ١.٢٩ مليار دولاراً أمريكياً من عائدات السياحة، تليها تايلاند بمبلغ ١.٠٥ مليار دولار أمريكي, حيث تراجعت حركة الحجوزات عالمياً, وأثّر ذلك على عائدات شركات الطيران, وكل

[1]John Allen, How the world will look after the corona virus pandemic, For in Policy Magazine, Analysis, p 19 ets.

القطاعات المرتبطة بها, ويلاحظ أن أكثر الأيام كانت حرجاً وخسارةً بالنسبة لهذه الشركات هي في فترة ٤٥ يوماً تقريباً بين ٢٥ كانون الثاني إلى الثامن من شهر آذار, حيث تراجعت نسبة الحجوزات من ٣ % إلى حوالي ٥٠ % في التاسع من شهر فبراير ٢٠٢٠, لتعود إلى ١٢% في العاشر من شهر مارس, ثم لتصعد إلى حوالي ٣٠ % في ٢٠ مارس ٢٠٢٠, ويبين ذلك أن حجم الضرر الذي تسبب لشركات الطيران وملحقاتها من خدمات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويتوقع "اتحاد النقل الجوي العالمي" (إياتا) أن قطاع الطيران والنقل قد يحتاج إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار على المستوى العالمي لإعـــادة تصويب أدائـــه العالمي, كما كـــان عليه في السنوات السابقة, فيما اتخذت شركات الطيران إجراءات تخفف من النفقات والأعباء المالية, وعليه ستواجه أزمة سيولة لا شك فيها, لذا يقدر اتحاد النقل الجوي العالمي أن شركات الطيران تحتاج إلـــى إجـــراءات عاجلة من قِبل الحكومات بكافة الدول بهدف الخروج من هذا الركود، وبدورها اتخذت شركات الطيران بغالبية الدول تدابير واسعة النطاق لخفض التكاليف والتخفيف من الآثار المالية المرافقة لأزمة تفشي الفيروس، ولكن نظراً للحظر المفروض على حركة الطيران إلى جانب القيود الدولية والإقليمية على السفر؛ فإنه تشهد شركات الطيران تراجعاً كبيراً في عائداتها، متخطيةً تدابير احتواء التكاليف الأساسية. وبالنظر إلى متوسط الاحتياطيات النقدية خلال تلك الأزمة؛ يمكن القول بإن أزمة السيولة بالنسبة إلى شركات الطيران ستظل مستمرة باستمرار فيروس كورونا, وبعد انتهائه لمدى بعيد نسبياً, لذلك تطلب هذه الهيئات التعويض على شركات الطيران والشحن بسبب تراجع إيراداتها, ومنها تقديم مساعدات وقروض وضمانات ودعم سوق أسهمها وسنداتها من قِبل الحكومات والبنوك المركزية العالمية, والإعفاء الضريبي وخصومات على ضرائب الرواتب المدفوعة, وخصم الضرائب من العائدات لها, وتقدّر المساهمة الاقتصادية لقطاع النقل الجوي في أفريقيا بنحو ٥٥.٤ مليار دولار، حيث يدعم ٦.٢ مليون وظيفة, ويساهم بنسبة ٢.٦% من الناتج المحلي الإجمالي, بينما تقدّر المساهمة الاقتصادية للقطاع في منطقة الشرق الأوســـط بـــ ١٣٠ مليار دولار، ويدعم ٢.٤ مليون وظيفة تساهم بنحو ٤.٤% من إجمالي الناتج المحلي.

وبناء على ما سبق فإن الحجر الصحي يواجه تحدياً اقتصادياً, بحيث يجب أن يكون للدولة "اقتصاد حرب" استثنائياً لإدارة الأوضاع الاقتصادية والحياة اليومية لعموم الشعب, وذلك لأجل تحقيق استمرار الحياة اليومية دون انهيار اقتصادي, فالتحدي الذي يقابل هذه الجائحة هو وجود عدد سكان ضخم مرتفع معدل الإعالة, خاصةً في القطاعات الخدمية بنسبة تقدر من ٦٠ إلى ٦٥ في المائة, فالقطاع الهيكلي للاقتصاد المصري يغلب عليه الطابع الخدمي بنسبة تتجاوز نصف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً, مما يعني تأثيراً كبيراً بأي انخفاض في الأنشطة اليومية, وتزداد الصورة الاقتصادية تعقيداً بالنظر إلى الارتفاع في نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد التي تتراوح تقديراته الدنيا ما بين

٢٠ إلى ٣٥ % من الناتج المحلي الإجمالي, والعليا ما بين ٤٠% وفقاً لتقديرات بعض المسئولين الحكوميين, حيث يعمل قطاع كبير من القوة العاملة بدون أجور ثابتة أو تأمينات لا تمثل مظلة حمائية اجتماعياً[١].

ففي خطوة غير مفاجأة فقد حذّر "مكتب منظمة العمل الدولية التابع للأمم المتحدة" بأن مشكلة فيروس كورونا يمكن أن تدفع بقطاع العمال إلى مزيد من الضرر, وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل إلى حوالي ٢٥ مليون شخصاً جراء هذه الأزمة, وذكر "مكتب الإحصاء الأمريكي" أن مؤشر البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قد سجّل حوالي ٦.٦ مليون عاطلاً عن العمل عام ٢٠٢٠ أثناء أزمة تلك الجائحة[٢]. إذ أن تعطيل المصانع والمحال التجارية والتجزئة وقطاع الإنشاءات والبناء بكافة الدول؛ يشكل أزمةً, والتي من الطبيعي أن تطال طبقات محدودة الدخل في كل المجتمعات الدولية, خصوصاً من يعمل منهم باليومية، أي يتقاضى أجره لقاء عمله اليومي, ولا يتمتع بوظيفة دائمة بشكل عام, وتصر "منظمة العمل الدولية" على أن القيام بإجراءات تساهم في دعم العمل نتيجة تعطلهم عن العمل هو أمر ضروري في هذه المرحلة, ويجب أن يشمل ثلاث ركائز هي حماية العمال في مكان العمل وتحفيز الاقتصاد والعمالة ودعم الوظائف.

لذلك نجد أنه في "ألمانيا"؛ قد عبّرت "الوكالة الاتحادية للعمل" استعدادها مالياً بشكل كاف لتعويض العاملين عن تخفيض رواتبهم الناجم عن خفض ساعات الدوام بسبب أزمة كورونا, مع قيام الكثير من الشركات في ألمانيا بتقليص ساعات الـــــدوام أو أغلقت نشاطها بشكل مؤقت بسبب الجائحة, وفي هذه الحالة ستصرف الوكالة الاتحادية للعاملين المتضررين ما يتراوح بين ٦٠ إلى ٦٨% من صافي رواتبهم لتعويض النقص في الرواتب الناجم عن هذه الإجراءات, وقد تجاوز عدد المستفيدين من هذه الإجراءات أكثر من أربعة ملايين عاملاً مقارنةً بنحو ١.٤٤ مليون عاملاً في الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وفي ذات الوقت قد شهد عدداً من الدول الكبرى أيضاً قفزات مهمة في التطوير والتنمية في مجالات عدة من بلدان العالم, إلا أن الصين كان لأدائها صدى مميز من حيث تنمية القدرات البشرية وحُسن استخدامها, وبالطبع سيكون للصين خطوات عملية للحد من أي تأثير سلبي على انجازاتها السابقة في هذا المضمار, إلا أنه لن يكون سهلاً بل مكلفاً إلى حد ما لها ولبقية دول العالم.

ويبدو أن جميع القوى الكبرى (الـــــولايـــــات المتحدة – الصين– أوروبـــــا– روسيا) ستخرج مكدومة ومتصدعة من آثـــــار الجائحة، وفي الشرق الأوســـــط فإن إيـــــران – اللاعب الوحيد المضاد للهيمنة العالمية – ســـــوف تحد الـــــجائحة بشكل مؤكد من قدراتها الاقتصادية ويضعف

[1]Brooke Sample, Coronavirus will forever change global order. http:// www.bloomberg.com/opinion/articles.visit on / 22/ 6/ 2020.

[٢] التقرير العربي للتنمية المستديمة ٢٠٢٠, الاسكوا, الأمم المتحدة.

قوتها كدولة, وفي حين أن القوة الناعمة للولايات المتحدة قد تراجعت في الآونة الأخيرة؛ فإن الأزمـــــة الآن تشوه الصور العظمى للصين والهند، وقادة آخرين, وحتى أن هالة الدول الأوروبية في الحوكمة الرشيدة وأنظمة الرعاية الصحية المثالية فقدت بريقها[١]. وعلى صعيد الاقتصاد الدولي للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ فقد شهدت تلك الدول مبادرات لتحفيز الاقتصاد ودعم الأفراد جراء ما تسببت فيه الجائحة من شلل لجوانب الحياة المختلفة, حيث أُرغم ٣/١ سكان العالم على البقاء في المنازل دون عمل, ومع استمرار تراجع اقتصاد العالم في ظل هذه الأزمة؛ فإن هناك توقعات لتدهور أكثر حدةً في ظل بقائها, والذي يثير مشكلات تفوق ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية العالمية "أزمة الركود العالمي الكبرى" لعام ٢٠٠٨[٢], وشهدت أسواق المال العالمية أعنف اهتزازات لها منذ أربعة عقود, وتم وصف ذلك بأنه أسوأ من التراجع الذي شهده السوق عام ١٩١٤ الذي تحول إلى كساد عالمي عام ١٩٢٩, حيث سجّلت الأسواق حينها تراجعاً بنحو ٢٣%, فيما سجل التراجع عام ١٩٨٧ نحو ٢٢.٦%, بينما سجّل حالياً أسوأ تراجع له في تاريخ أعمال البورصات, حيث وصل إلى أعلى مستوى مسجلاً تراجع بنحو ٣٥%, مما تم وصفه ب"الاثنين الأسود" بتاريخ التاسع من يناير لعام ٢٠٢٠[٣]. لذا أقر الكونجرس بالولايات المتحدة بعد اتفاق مع البيت الأبيض خطة تحفيزية للاقتصاد بما يزيد على تريليوني دولار, وتنطوي حزمة الإجراءات الاقتصادية على ٢٥٠ مليار دولار للمدفوعات المباشرة للأفراد والأسر من خلال منح شهرية للفرد تبلغ ١٢٠٠ دولار و ٢٥٠ مليار دولار لإعانات التأمين ضد البطالة, والتي ستتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دولار للفرد أسبوعياً, فضلاً عن ٣٥٠ مليار دولار قروض للمشروعات الصغيرة, و٥٠٠ مليار دولار كقروض للشركات المتعثرة[٤].

وحلاً لتلك المشكلة على المستوى الدولي؛ نجد أنه قد وحّدت الجائحة بين وجهات النظر السياسية والاقتصادية المختلفة بين "الرئيس الأمريكي/ ترامب" و"محافظ البنك المركزي الأمريكي" فيما يتعلق بمستويات سعر الفائدة على الدولار الأمريكي, حيث أعلن المركزي الأمريكي إجراءات سياسية مالية جديدة لمواجهة تداعيات الجائحة اقتصادياً على معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة العالمي, وأولى القرارات ما أعلنته لجنة السياسة النقدية الأمريكية لتخفيض الفائدة على الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى ممكن أن تُخفّض إليه, أي أن الفائدة على الدولار تكون صفرية, مما يحفز المنتجين الأمريكيين ورجال الأعمال على الاقتراض لتمويل التوسع في أنشطتهم القائمة والجديدة وتمويل الصناعات البديلة

---

[1] Brooke Sample, Coronavirus will forever change global order. http:// www.bloomberg.com/opinion/articles.visit on / 22/ 6/ 2020.

[٢] د. منتصر الجلي: كورونا العقل أشد وباء أيها العالم, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

[٣] د . مقتدر خان, أ. حسام بوتاني: عالم ما بعد كورونا, ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد, ٢٠٢٠/٥/٣٠, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية, اسطنبول, تركيا, ص ١٢

[٤] أ. إنجي مجدي, منع تداعي الاقتصاد العالمي, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠٢٠.

للسلع الصينية التي توقفت, وزيادة عرض الإنتاج لإحداث التوازن بين العرض والطلب, حفاظاً على استقرار الأسعار ومعدلات التضخم المستهدفة, وتجنب أي ركود يؤثر سلبياً على مستويات العمال, وثاني القرارات هو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يتعين على المصارف إيداعها لدى البنك المركزي إلى ٠%, ويعني ذلك أنه غير مطلوب من البنوك إيداع أي أرصدة لدى البنك المركزي كتطلب إلزامي, ويؤدي هذا القرار إلى زيادة السيولة المتاحة للبنوك للإقراض, والإقرار الثالث هو إتاحة نافذة جديدة لاقتراض البنوك من المركزي مبالغ لمدة تسعون يوماً على أساس سعر آلية خصم معينة, وهذا الإجراء يهدف إلى توفير سيولة قد تفرض عليهم نتيجة التصرفات غير الطبيعية لوباء غير طبيعي, وعن تأثير خفض الفائدة على الدولار الأمريكي على اتجاه سعر صرف الجنيه المصري؛ فهو له تأثيران:- أولهما أن خفض الفائدة على الدولار سيوسع فارق الفائدة القائم بين الدولار والجنيه المصري لصالح الأخير, وسيساعد ذلك بأن يقلّص نسبياً من الضغوط الواقعة على الجنيه بسبب ظروف الجائحة, وثانيهما سيقلل ولو نسبياً من حجم خروج موجات دولارية مستثمرة في أوراق الدين العام, نظراً للظروف العالمية الراهنة, وفي ذات الوقت سيسرع من عودتها مرة أخرى بعد استقرار الأمور[1].

هذا وقد قام البنك المركزي المصري بتخفيض سعر الفائدة ٣% مرة واحدة, وذلك لأول مرة لتصبح ٩.٢٥% للإيداع و ١٠.٢٥% للإقراض, بعد ما كانت تصل إلى ٢٠% فائدة, وذلك لتنشيط السوق وتحريك السيولة وتشجيع الاستثمار, ومن ثم زيادة فرص العمل والإنتاج المحلي, إلا أنه يلزم أن يتجه ذلك الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وليس الأنشطة الخدمية والعقارية, ولعل ذلك يترتب عليه توفير مليار جنيهاً للمصدرين خلال شهري مارس وابريل ٢٠٢٠ لسداد جزءاً من مستحقاتهم, ورفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل ١٠% فقط من الضريبة المستحقة عليهم, وتخفيض أسعار العائد لدى البنك المركزي ٣%, مع إتاحة الحدود الائتمانية لتمويل رأس المال, وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات, كما قام البنك بإطلاق مبادرة "العملاء المتعثرين" المتضررين من القطاع السياحي, وخفض أسعار الكهرباء للصناعة بقيمة ١٠ قروش, وخفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة بقيمة ٤.٥ دولار, وتوجيه وزارة المالية بتخصيص ١٠٠ مليار جنيهاً لمواجهة الفيروس, وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة ستة أشهر, وعدم تطبيق غرامات أو عوائد إضافية على التأخر في السداد, ودراسة القطاعات الأكثر تأثيراً بانتشار الفيروس لتقديم الدعم اللازم لها, وإعفاء الأجانب من

[1] Costas Paris, China Shipping Exports Rebound, Just as Western Ports Cope With Coronavirus Downturn https://www.wsj.com/articles/china-shipping-exports-re-bound-just-as-western-ports-cope-with-coronavirus-downturn-11584647486. visit on 19/7/2020.

الأرباح الرأسمالية, وتم تخصيص مبلغ خمسون مليار جنيهاً للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك, وشمول مبادرة التمويل السياحي لتتضمن استمرار تشغيل الفنادق وتمويل مصاريفها الجارية بمبلغ يصل إلى خمسون مليار جنيهاً, مع تخفيض تكلفة الإقراض لتلك المبادرة إلى ثمانية في المائة, وتخصيص عشرون مليار جنيهاً من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية, ووقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين.

كما أنه لمواجهة الأزمة الاقتصادية لفيروس كورونا؛ فقد قام البنك المركزي المصري بخفض كبير لأسعار الفائدة بمقدار ٣%, وذلك لأجل تنشيط الاقتصاد, وخاصةً القطاع الخاص الذي ينكمش تحت تأثير ضغط أسعار الفائدة العالمية, بالإضافة إلى استحداث "نظام دعم اجتماعي", بحيث يتم صرف منح تعويضية لفئات العمالة باليومية, ولعل تلك العمالة اليومية موجودة بالكثير من الدول, وعانت ذات الضائقة, ففي العراق نجد أنه تعتمد الفئات الفقيرة على الأجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية كمصدر أساسي من مصادر الدخل, وبنسبة ٥١.١% تشمل العاملين في القطاع الرسمي وغير الرسمي, ويرتفع معدل البطالة فيها إلى ٤٤.١% في الأسر الفقيرة, و٢٩.١% في الأسر الهشة, ومع انعدام الضمان الاجتماعي يتأثر السكان أكثر بالأزمات بأنواعها المتعددة, ويكون تأثرها مختلفاً تبعاً لمستويات فئاتها المعيشية وأكثرها عمقاً بهذا التأثير هي الفئات السكانية الهشة[١], وتقدم للحصول على المعونة أكثر من مليوني أسرة, والأفراد ١٣ مليون فرداً, وتبلغ المعونة ٣٠ ألف دينار عراقياً[٢], كما أوضحت أزمة فيروس كورونا وجود تحديات اقتصادية وعلمية واقتصادية تتمثل في الفقر الرقمي, والأمية الرقمية, والفجوة الرقمية, واستعصاء إمكانية التحول الرقمي لكثير من الأعمال البسيطة, فيقع أصحابها ضحية الفقر والتهميش, أو أن تصبح الرقمنة خيارات مفروضة على جميع الفئات الاجتماعية لتسهيل مراقبتها وتوجيهها[٣].

وبناء على ما سبق؛ نجد أنه قد ذلك حدثت فوضى عارمة بالقطاعات الاقتصادية, فقطاع التصنيع الذي يشكل ٤١% من الاقتصاد العالمي قد تعرّض إلى ضرر كبير نتيجة لتفشي الجائحة وإغلاق المصانع واضطراب السوق بعد أن تعرضت الصين التي تشكل سوقها ١٣% من صادرات العالم, لذا تُعرف باسم "مصنع العالم", وانعكس ذلك على الاقتصاديات العالمية المرتبطة بها, كما انعكس على البنوك التجارية, حيث انخفض النمو إلى ١.٥%, وقطاع الاستثمارات ٢%, والشحن ٤%, ويُعد قطاع السيارات الأكثر تضرراً بتوقع انخفاض نموه إلى ١٠%, وصناعة الطيران ٢% حيث تراجعت حركة

---

[١] د.علي عبد الأمير: فيروس كورونا والفئات الهشة في العراق, ورقة عمل مقدمة إلى مركز سيبار للتحليل وإدارة التوقع, العراق, بغداد, ٢٠٢٠.

[٢] د. لاهاي عبد المحسن: سجن الحماية, جائحة كورونا مقاربة اجتماعية, مقال منشور بجريدة المدى, ٢٠٢٠.

[٣] د .أسماء حسين وآخرون: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية, مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية, قطر, ٢٠٢٠, ص ١٥ – ١٦.

المطارات ٣٢%, وخسر القطاع ٢٥٢ مليار دولار, رغم أن ذلك القطاع كان يخطط في طليعة عام ٢٠٢٠ إلى زيادة سعته بواقع ٩%, ويحتاج إلى ٢٠٠ مليار دولار لذلك التحدي, وقد انعكست الأزمة على سندات الخزانة والأوراق المالية التي تقودها الخزانة الأمريكية واليورو بوند, فقد شهدت أدنى انخفاض لها في أسعار الفائدة في مختلف أشكالها, حيث خفّض الاحتياطي الفيدرالي الفائدة على السندات قصيرة الأجل إلى ٠.٥٧% وغيرها, وسندات الثلاثون عاماً دون الواحد بالمائة ٠.٩٩%, وهو ما آثار اعتراضات كبيرة من حملة تلك السندات, وقد انعكس ذلك على الأسواق لتشهد خسائر كبيرة للمستثمرين بشكل كبير[١]. وهو ما يجعلنا ننتقل إلى المطلب التالي.

[1] Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19, Seven Scenarios, 2 March 2020, p 39 ets.

المطلب الثالث

انعكاسات أزمة فيروس كورونا على الأسواق المالية العالمية

ذكر صندوق النقد الدولي – في تقريره السنوي الأول لعام ٢٠٢٠ الصادر في التاسع من شهر يناير – أن النمو الاقتصادي العالمي حقق ارتفاعاً بنسبة ٢.٩% في عام ٢٠١٩, وسيحقق نحو ٣.٣% عام ٢٠٢٠، ونحو ٣.٤% لعام ٢٠٢١, وكانت وجهة نظر البنك الدولي بذات الاتجاه تقريباً، حيث كان توقعاته تشير إلى تحقيق النمو الاقتصادي نحو ٣% خلال العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، إلا أنه أعاد النظر في تقييمه ليضعه في شهر يونية ٢٠٢٠ بنحو ٢.٦%, ثم يعاود الارتفاع إلى ٢.٧% لاحقاً.

إلا أن الظروف التي تمر بها كل بلدان العالم جعلت من صندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية تتراجع عن توقعاتها، إذ حذّر الصندوق من أن تداعيات فيروس كورونا سيكون لها تأثيراً سلبياً بالاضطراب على النمو الاقتصادي، مضيفاً بذلك حالة من الضبابية على الأجواء الاستثمارية، إضافة إلى عنصر جديد من عناصر المخاطر غير المحسوبة، والتي دائماً تكون سبباً إضافياً لمزيد من التقلب وعدم الاستقرار في الأســـــواق، وعدم اليقين بالظروف الاقتصادية, وما يرافقها من تداعيات على اقتصاد الدول الأخرى.

ويتضح من حجم اقتصادات كبرى الـــــدول ومساهماتها في الاقتصاد العالمي طبقاً للقوة الشرائية لمنتجاتها أن الصين تبدو قدراتها المالية المتصدرة لكل الـــــدول, بل تتفوق على المجموعة الأوروبية طبقاً لمصادر صندوق النقد الدولي, إذ أصبحت تمثل حيزاً مهماً جداً من اقتصاد العالم، بحيث أن أي مشكلة أو أزمة يمر بها اقتصاد الصين سيكون لها أثراً بالغاً على اقتصاد العالم .

ولعل معظم دول العالم قد سجّلت تراجعاً في النمو الاقتصادي بسبب الأداء غير الجيد لهذه الاقتصادات أثناء فترة الفيروس، وأجـــــواء الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة, وعدد من الحروب المستمرة في منطقة الشرق الأوسط, وعدم استقرار الأسواق بشكل عام, وتراجع أداء الكثير من الأسواق والقطاعات الصناعية والتجارية, كما أن تقارب فترات التراجع الاقتصادي الدولي أو تراجع النمو الاقتصادي المستمر؛ يشير إلى حالة من عدم الاستقرار بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من اقتصادات العالم, كذلك الحرب غير المعلنة بين هذه الاقتصادات للحد من قدرات الصين الاقتصادية للتمدد خارج حدودها، بعد ما شهدت الصين أكبر نمواً اقتصادياً بين الدول الكبرى على مدى السنوات العشر الماضية، وتضمنت انجازات هامة على المستوى الاجتماعي والصناعي والتجاري، بما في ذلك نهضة صناعية ونمو اقتصادي مشهوداً له, فمن أزمـــــة السيولة النقدية بعد منتصف التسعينات إلـــــى تهاوي أسعار أسهم شركات الانترنت بالبورصة الأمريكية، أو ما سُمي بأزمة "الدوت كوم", إشارة رمزية إلى شركات الانترنت, ولم يكن هناك مجالاً عند الكثير من

الشركات للتعافي من خسائرها، لتحل بعدها أزمة الركود الاقتصادي ولتشكل ضربة كبيرة لاقتصاد العالم, وخصوصاً اقتصاد الدول النامية حديثاً, ومنذ تلك الأزمة وما زال الاقتصاد العالمي يحاول النهوض وتحقيق ازدهـــــار لطالما انتظره الناس, لكنه لم يستطع النهوض بالشكل المطلوب كي يكون محفزاً, واستمرار التراجع بالنمو لم يكن ينقصه كارثة مثل تفشي فيروس كورونا، ليشكل ضربة جديدة للتعافي الاقتصادي الذي كان ينتظره الجميع, بل وأن الخبراء يعتقدون أن هذه الفترة يمكن أن تشكل تحولاً في طبيعة التعاطي مع هذه الأزمة خصوصاً أنها غير اقتصادية السبب، فمنذ بداية تفشي فيروس كورونا بدأت الأسواق تشعر بالاهتزاز, وزاد قلق المستثمرين, وخيّم على الأسواق أجواء من عدم التفاؤل وعدم الاستقرار وعدم اليقين, وأصبح المستثمرون في حالة تربص لنتائج الأخبار الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. وترافقت هذه الأجواء مع توزيع عدد كبير من الشركات أرباحها على المساهمين, الأمر الذي يدفع الكثير من المستثمرين إلى النأي عن التوجه إلى الأسهم التي توزع أرباحها في الحالات العادية[1].

وهناك عدداً كبيراً من المحللين في الأسواق الدولية كان يتوقع أن يتراجع سوق الأسهم والسندات قبل نهاية العام الحالي نظراً لعدم تحقيق الاقتصاد العالمي أي نمو اقتصادي مميز، الأمـــــر الـــــذي كانت تقلق منه الأسواق وتنتظر أي إشارة إيجابية من المؤسسات الدولية أو القطاعات الاقتصادية التي تبين هذا النمو, إلا أن كل التوقعات كانت عكس هذا التوجه بل وصححت المؤسسات الدولية توقعاتها للنمو الاقتصادي بخفضها إلى مستويات مقلقة بالنسبة للأسواق, فالأجواء التي كانت تسود الأسواق العالمية على وقع فيروس كورونا لم تكن تبشر بخير مطلقاً، حيث استمر تذبذب أسعار الأسهم وأداء السوق من بداية شهر يناير ٢٠٢٠, أي بعد الإعلان عن انتشار الفيروس في الصين وعدد من الـــــدول الأخـــــرى، واستمرت الأســـــواق على هذه الحال حتى منتصف شهر فبراير، حيث بدأت العوامل الخارجية عن السوق تأخذ حيزاً من قلق المستثمرين والمخاطر غير المحسوبة, ما أدى إلى اضطرابات وتقلبات وترددات في أداء الأسواق من صعود, وتراجع بنسبة ٥% صعوداً ونزولاً, طبقاً لتوارد الأنباء عن تطور فيروس كورونا في ذلك الوقت، ولم تنشأ علاقة وثيقة ومباشرة بين انتشار الفيروس, وأي تراجع في أداء السوق.

ويحاول البعض تبرير انهيار الأسواق المالية إلى انتشار فيروس كورونا, أو أنه السبب الرئيسي في هذا الانهيار، ومع أن فيروس كورونا قد يكون أحد أهم الأسباب في هذا التراجع, لكن ليس من المنطق إطلاقاً القول بإن انتشار الفيروس هو السبب الرئيسي للإنهيار. وذلك للأسباب الآتية:-

[1] Alex Broadbent, Presentation/ Noor Nasr, Corona between the economic downturn and the deteriorating standard of living in Africa, Arab Center, 2020.

– في نهاية يناير ٢٠٢٠ سجّلت (الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا ونيبال وماليزيا وسنغافورة وتايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية) حالات إصابة بفيروس كورونا, وعلى الرغم من هذا سجّلت الأسواق ارتفاعاً في عمليات التداول دون أن يتفاعل السوق مع أخبار الفيروس وانتشاره.

– في اليوم الثاني أيضاً ارتفعت أسواق الأسهم، علماً بأن "منظمة الصحة العالمية" قد أعلنت أن انتشار الفيروس قد أصبح وباءً عالمياً وارتفعت معه الأسواق, وفي منتصف شهر فبراير أيضاً؛ ومع ارتفاع عدد الوفيات جراء فيروس كورونا إلا أن الأسواق شهدت تعاملات مهمة, وارتفعت مؤشرات الأسواق في العالم, لذا لم يكن فيروس كورونا السبب الرئيسي لتراجع الأسواق العالمية، فهل هناك أسباباً أخرى اشتركت مع فيروس كورونا لتساهم بالانهيار؟ نعم، إنها حرب النفط التي سعرتها السعودية ضد روسيا, حيث كان لها أثراً بالغاً في تراجع الأسواق, إن لم يكن مباشراً إلى حدٍ ما, بالإضافة إلى أن الكثير من الشركات كانت قد وُزعت أرباحها على المساهمين, ما يجعل المستثمرين في حال من عدم اليقين بأي الأسهم يمكن اختزان أموالهم واستثماراتهم، وهو ما دفع للتفتيش عن بدائل أخرى مثل الذهب أو السلع أو النفط أو غيرها من الخدمات أو الآليات المالية المتاحة وقتها في السوق.

إلا أنه مع بداية شهر مارس ٢٠٢٠ لم يعد هناك شكاً في آثار فيروس كورونا، وبدأت الأسواق بالتقلب الحاد, وسجّلت المؤشرات تراجعات ملحوظة, لكن غير مقلقة في ذلك الوقت, وبعد عدة أيام أعلن عدداً كبيراً من الدول وقف الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بين الدول, كما أوضحنا من قبل, الأمر الذي قوّض أداء السوق إلى تراجعات لا مثيل لها خلال عقدين من الزمن، إلى أن وصل التراجع في أداء الأسواق إلى حوالي ٣٥ % في التاسع من شهر مارس, والذي وُصف ب.."الاثنين الأسود"[١].

ومع نهاية شهر مارس سجّلت الأسواق العالمية انهيارات تسببت بخسائر لا نظير لها, فقد سجّل مؤشر "نيكاي داو" الياباني تراجعاً بنحو – ٢٢ %, ومؤشر "داو جونز" في بورصة "وول ستريت الأمريكية" تراجعاً بنحو – ٢٤.١%, ومؤشر بورصة "لندن فاينانشال تايمز" تراجعاً بحوالي – ٢٨.٨% , وعلى أثر هذه التراجعات المذهلة عمدت البنوك إلى إجراءات تتماشى مع سلوكيات السوق, وخفّضت أسعار الفوائد لتصل في بعض البلدان إلى أقل من ٠.٠٠٥%, وهو أدنى مستوى لأسعار الفوائد من عشرات السنوات، وشرعت بعض الحكومات سياسياً بوضع خطة تسيير مالي لمواجهة أضرار اضطرابات الأزمة دولياً, وتفادي الانهيارات في القطاعات الاقتصادية والمؤسسات التجارية والصناعية التي تشغل الآلاف من العمال. وتراجع مؤشر "داو جونز" في بوصة "وول ستريت" أكثر من ١٢.٩% أي حوالي ٣٠٠٠ نقطة, ليسجل أكبر تراجع له منذ ١٩٨٧، أضف

[١] د. نداء مطشر صادق, الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي, المركز الديمقراطي العربي, الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ٢٠٢٠.

إلى ذلك تراجع مؤشر "ستاندارد أند بور" لـ ٥٠٠ سهم بحوالي ١١.٩%، وفي مجمل ذلك اليوم سجّلت مؤشرات بورصة نيويورك معدل تراجع بنحو ٢٥%, بما وُصف بالكارثة المالية.

وفي بداية الأزمة بالصين تراجع مؤشر الأسواق المالية فيها بنسبة ١٥%, ثم تراجع إلى حوالي ٧٥%, ليتم وقف التعامل بالبورصة, ولقد وُصف هذا الاضطراب في سوق الأسهم العالمية وتراجعها إلى هذه المستويات بأنه أسوأ من التراجع الذي شهدته الأسواق عام ١٩١٤, والذي تحول إلى كساد عالمي عام ١٩٢٩, حيث سجّلت الأسواق حينها تراجعاً بنحو ٢٣,% فيما سجل التراجع عام ١٩٨٧ نحو ٢٢.٦%, بينما سجّل أسوأ تراجع له في تاريخ أعمال البورصات بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٠.

ولم تكن الأسواق المالية وحدها تعاني من التباطؤ في نمو الأسواق بشكل عام، بل كانت هناك أيضاً شرائح مهمة تُعد من أهم الأوعية المالية الاستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل, وهي سندات الخزانة الحكومية والأوراق المالية الأخرى, وسندات الخزانة الأمريكية, وسندات اليورو بشكل عام, والتي تعتبر القائد للقطاع المالي العالمي, ولقد شهدت أسعار الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية تراجعاً لم يوصف من قبل, إذ خفّض بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) أسعار الفوائد على السندات قصيرة الأجل لمدة شهر إلى ٠.٥٧ %, وسندات الثلاث أشهر إلى مستوى ٠.٣٣%, وسندات الاستحقاق لعامين إلى ٠.٣٨%, والعشر سنوات إلى ٠.٥٤%, وسندات الاستحقاق ل ٣٠ عام إلى ٠.٩٩%, أي أقل من ١%, ونتيجة لتراجع أسعار الفائدة على السندات فقد حدث اضطراباً تمثل في اعتراض الكثيرين من حملة السندات على مستوى الفوائد التي قررتها البنوك المركزية مطالبة إياها برفع سعر الفائدة على السندات قصيرة الأجل, والتي لا تتجاوز الثلاثة أشهر، إلا أن قرارات البنوك المركزية تعكس اضطرابات الوضع القائم في الأسواق المالية والقطاعات الاقتصادية التي لاقت بظلالها على الاقتصاد العالمي بأكمله, ونتيجة لهذه الأوضاع المضطربة قررت البنوك المركزية خفض أسعار الفوائد تسهيلاً لعمليات الإقراض والتسهيلات المالية الأخرى التي تحتاجه الأسواق المالية بشكل عام.

وهذه العوامل مجتمعة (فيروس كورونا – سندات الخزانة – توزيع الأرباح على حاملي الأسهم – وقف رحلات الطيران – تراجع أسعار النفط) أدت إلى اضطراب السوق العالمي، وهو ما أدى لتعرض المستثمرين إلى خسائر عالية جداً, وعدم الثقة بالسوق, والخوف من موجة جديدة من الكساد والركود الاقتصادي الدولي, ومن المهم هنا إلقاء الضوء على أزمة النفط, إذ تعتبر هي العامل الرئيسي الذي دفع بالأسواق إلى التراجع الحاد في هذه الفترة مضافاً إليها العوامل الأخرى إلا أنها تبقى من الأهم بينها[1].

[1] Alex Broadbent, Presentation/ Noor Nasr, Corona between the economic downturn and the deteriorating standard of living in Africa, Arab Center, 2020.

وبذلك نجد أنه تأثرت الأسواق العالمية في قارة أفريقيا بتلك الأزمة, وذلك من حيث فرار رأس المال الأجنبي, وضعف العملات الأفريقية, وانخفاض عملة "الراند" بنسبة ٥% مقابل الدولار, وخسرت "الكواشا" العملة الزامبية أكثر من ٣% مقابل الدولار, ومطالبة حاملي سندات الدين بعلاوة, مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة سداد وخدمات الدين, وتعرضت العملة النيجيرية "النيرا" إلى ضغوط لأن صادرات البترول تشكل نسبة ٩٠% من الصادرات النيجيرية, وقد بدت المخاوف داخل بورصة جوهانسبرج في دولة جنوب أفريقيا التي مُنيت في الأسبوع الأول من إعلان حالة الطوارئ بخسائر حادة زادت على ٢.٦%, وتجلى الانزعاج الذي انتاب المستثمرين في أسواق المال, نظراً لأن العديد من الشركات تتعامل مع الصين, وبذلك فإن القارة الإفريقية معرضة إلى الخطر الاقتصادي, لأن اقتصادها بأغلبه يعتمد على الاستيراد[١], وقدّرت وكالة "بلومبرج" خسائر الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بأربعة مليارات دولار قيمة صادراتها البترولية إلى الصين, لتراجع أسعار النفط بحوالي ٥% وتباطؤ النمو الصيني, ويُعد قطاع التعدين في أفريقيا الأكثر تضرراً, حيث يستحوذ المشترون الصينيون على ٩٥% من صادرت جنوب السودان, و٦١% من صادرات أنجولا عام ٢٠١٧, واستحوذت الصين على ٥٨% من خام الزنك والنحاس من اريتريا والكونغو الديمقراطية كانت ٤٥%, ويعتبر جنوب أفريقيا ثاني أكبر اقتصادات القارة, وقد انخفض الطلب على التعدين بها, فكانت الصين أكبر شريك دولي تجاري للقارة الأفريقية, وبذلك تتضرر الأسواق الأفريقية من جراء الأزمة الصينية والعالمية بفيروس كورونا[٢].

كما تأثرت الأسواق العالمية بالحركة السياسية, حيث أن استقرار واضطراب السوق العالمي يعتمد على الاستقرار السياسي, والذي يتمثل في الانتخابات, ووفقاً لتقديرات المعهد الدوالي للديمقراطية ومساعدة الانتخابات فإن ٥٢ دولة على مستوى العالم قد أجّلت فعاليتها الانتخابية لحين السيطرة على الوباء, في المقابل قد حرصت بعض الدول الأفريقية مثل مالي وغينيا على إجراء الانتخابات خلال شهري مارس وابريل[٣].

[١] د.جاد مصطفى البستاني, القارة الأفريقية والأزمة الانتخابية, أزمة كورونا وسندان الفقر والجوع, مركز فاروس, المركز الديمقراطي العربي, ٢٠٢٠.

[2] M.Soliman Elzawawy, Epidemics as a threat to social peace in Africa ,Available at the following link: http://www.qiraatafrican.com/home/new/visit on 22/6/2020.

[3] M. Dabouli, Possible Effects of Corona pandemic outbreak on Africa's electoral process, Pharos Center, 2020. Available at the following link: http://www. Pharostudies. com. visit on 6/7/2020.

المطلب الرابع

انعكاسات أزمة فيروس كورونا على أزمة النفط العالمية

تعرض قطاع النفط إلى أزمة مزدوجة جراء أحداث فيروس كورونا لتلتئم مع الحرب السعرية بين "السعودية" و "روسيا" والتي أدت إلى انخفاض خام برنت عند مستوى أقل من ٢٠ دولاراً, وقد شكّل ذلك كابوساً لسوق النفط, إذ أدت الحرب السعرية ووصول الأسعار إلى أدنى من ٢٠ دولاراً للبرميل إلى خسارة الدول التي تصدر ٨٩ مليون برميلاً يومياً إلى ٣.٦ مليار دولار, وتراجع نفط "ويتس تكساس" إلى أقل من دولار واحد, وهو حالة خطيرة في سوق النفط, ولعل النتيجة الأهم في تداعي أسواق النفط هي أنه نتيجة للاضطراب الكبير الذي أحدثته كورونا في الاقتصاد العالمي؛ فإن تداعي أسعار النفط نتيجة لقرار سياسي لن يكون بالإمكان معالجتها بقرار مماثل نتيجة للركود العالمي الكبير الذي سيتبع الوباء, وبالتالي ركوداً في هذا السوق عند مستويات خطيرة وأمد غير واضح, بما يعكس تدهور الكثير من القطاعات بالمجتمع الدولي نظراً لانخفاض الطلب, باستثناء قطاع التأمين على الحياة والقطاعات الصحية الخاصة بالأدوات الصيدلانية, حيث ارتفع الطلب على المنتجات الطبية نتيجة الجائحة من كمامات وكحوليات ومطهرات, والأدوية التي تحتوي على فيتامين C و D, وعنصر الزينك, وحمض الفوليك, وهيدروكسي كلوروكين سلفات "Plaquenil".

ولقد ثار الكثير من الأسئلة عما إذا كان فيروس كورونا هو السبب في تراجع أسواق النفط أم أن أسواق النفط هي السبب الرئيسي في هبوط الأسواق، أم أن هناك عوامل متعددة ترابطت مع بعضها البعض أدت إلى انهيار أسعار النفط, ومن ثم انهيار الأسواق المالية؟

أشرنا في معرض الحديث عن أسباب تراجع الأســـــواق المالية إلى أن فيروس كورونا لم يكن سبباً رئيسياً في تراجع الأسواق، إذ أوضحت المعلومات والأرقام أنه على الرغم من تصاعد أعداد الوفيات؛ فقد سجّلت الأسواق أداءً ايجابياً وارتفاعاً في المؤشرات، ما يعني أنه لم يكن هناك ارتباطاً وثيقاً بين انتشار فيروس كورونا وتراجع الأسواق بشكل مباشر, وهذا لا يعني بالضرورة أن ليس هناك أثراً لفيروس كورونا على الأسواق, بل من الواقع القول بإن فيروس كورونا كان له أثراً كبيراً جداً على اقتصاد العالم برمته، ولكن بشكل مباشر على الأسواق أو على أسواق النفط، والراجح القول أيضاً بإن هناك عوامل أخرى أثرت على سوق النفط تزامنت مع انعكاسات انتشار فيروس كورونا في العالم، الأمر الذي دفع بسوق النفط إلى التراجع لمستويات غير عادية، إذ أن إقفال الحدود ووقف رحلات الطيران بين البلدان اجتمعت كلها سوياً، مما أدى إلى ارتفاع نسبة القلق والتوتر في الأسواق المالية, وبالنتيجة للتدهور بالشكل الذي شهدته في التاسع من شهر مارس لعام ٢٠٢٠.

وهناك تصوراً يفيد بأن فيروس كورونا لم يكن له الأثر البالغ المباشر على أسعار النفط طيلة فترة انتشار الفيروس منذ بداية شهر يناير ٢٠٢٠ إلى حين أشعلت السعودية حرب الأسعار مع روسيا, ما دفع بسوق النفط إلى الحضيض, تبعها حالة رعب في أسواق الأسهم, واندفاع المستثمرين للتخلص من أسهمهم, ما دفع بالسوق العالمي إلى التراجع والتهاوي بهذا الشكل, ولكن ماذا حدث لسوق النفط قبل هبوط أسعار الأسهم؟[1].

ففي الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٢٠- وبعد إعلان "منظمة الصحة العالمية" أن فيروس كورونا أصبح وباءً عالمياً – جهدت السعودية إلى إجراء محادثات مع روسيا لتطرح فيها فكرة خفض الإنتاج النفطي لمستويات ما قبل اتفاق "أوبك"، والذي ضم حينها مجموعة أوبك وروسيا, وعدداً آخر من المنتجين للنفط, وتم فيها رفع نسبة الإنتاج بنسب معينة بين البلدان المنتجة للنفط، إلا أن روسيا لم توافق على فكرة خفض الإنتاج, خصوصاً أن السعودية قد حاولت أن تفرض هذه الأجندة والتعجيل فيها، ولم يستجب الروس لهذه المطالب في ذلك الأسبوع، ومن دون سابق إنذار أعلنت السعودية من طرف واحد رفع إنتاجها إلى ١٣ مليون برميل, وخفض الأسعار دون مستوى أسعار السوق، إذ كان السعر يومها ٥٧ دولاراً للبرميل الواحد, وفي اليومين التاليين نزلت التداولات إلى دون ٤١ دولار للبرميل, ثم تراجع إلى مستوى ٣٣ دولار للبرميل الواحد في تعاملات يوم الأحد الثامن من شهر مارس لعام ٢٠٢٠.

وتراجعت أسعار النفط في أمريكا الشمالية إلى مستويات غير مسبوقة, حيث تراجع سعر نفط "ويست تكساس" إلى أقل من دولار, ويُعد ذلك مؤشراً خطيراً في أسواق النفط, في الوقت الذي لا يجد فيه المشترون مكاناً لتخزين كميات النفط المشتراه, لكن الأسباب التي جعلت سعر "ويست تكساس" يتراجع إلى هذا الحد (بالإضافة إلى أزمة فيروس كورونا) هو عدد من العوامل نذكر منها هنا:

- توصيات مجلس الطاقة الأمريكي بضرورة خفض الإنتاج النفطي في أمريكا بنحو ٢.٥ مليون برميل يومياً.
- عدم وجود أماكن لتخزين العقود التي تم شرائها حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٠, وبدء العمل بعقود شهر يوليو ٢٠٢٠.
- زيادة المعروض النفطي في السوق بشكل عام, والاضطراب الذي حلّ في أسواق الأسهم, والتعامل بالعقود النفطية وسوق السلع العالمية.

[1] Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies, Geneva and expert on Middle East economics and international energy, 13/5/2020, potential geoeconomic transformations beyond Corona, Emirates Policy Center, impact of the Corona crisis on the energy sector.

• ازدياد حدة التوتر السياسي في سوق النفط, مما انعكس كعامل سلبي في السوق أو من المخاطر غير المحسوبة والمرتفعة, مما يؤدي إلى ارتفاع حالات عدم اليقين في السوق.

• ظهور مؤشرات سلبية في الاقتصاد الأمريكي خلال الفصل الأول من العام الحالي, حيث تراجعت قيمة الصادرات الأمريكية بنحو ٤٠ % لشهر شباط ٢٠٢٠, وتراجع نمو الدخل القومي المحلي بنحو ١٠ % لشهر شباط ٢٠٢٠, كما تراجعت قيمة التحويلات المالية من خارج الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالتجارة الدولية بنحو ١٢٠ مليار دولار خلال شهر شباط ٢٠٢٠.

• بطبيعة الحال سيكون لهذا التراجع إضافة المزيد من حالة عدم الاستقرار في السوق, ومن المحتم مشاهدة مزيداً من تراجع الأسعار إن لم تتدارك الدول المصدرة للنفط, وتحد من كميات العرض في السوق لتعيد له حالة التوازن.

ففي نهاية عام ٢٠١٩ كان سعر النفط يتداول بحوالي٦٤.٥ % للبرميل الواحد، وكانت الأجواء السياسية هادئة، ولم يكن السوق مضطرباً أول العام, حيث استمر سعر النفط على ذات الوتيرة من الأسعار إلى نهاية الأسبوع الثاني من شهر يناير ٢٠٢٠، ليصل إلى معدل ٥١.٧ دولار للبرميل الواحد, وفي الأسبوع الثالث من شهر فبراير ٢٠٢٠ كان سعر النفط يتداول بسعر ٥٤ دولار للبرميل الواحد, وفي هذه الفترة أعلنت الصين عن وقف رحلاتها للطيران, وأعلنت العديد من الـــــدول هذه الخطوة, مع إغلاق المصانع, ووقف عمليات الشحن من وإلى الخارج, ولأن الصين تستورد حوالي ٩ ملايين برميل يومياً من النفط لاحتياجاتها الصناعية وغيرها؛ فهنا قد ساد القلق الأسواق واضطربت الأسعار, إلا أنها لم تتراجع بقوة, بل تفاعل سعر برميل النفط مع الطلب وبشكل تدريجي.

وهذه الأجـــــواء المضطربة قد أدت إلى اضطراب نفسي لمنتجي ومصدري النفط, وأبـــــدت عدداً من البلدان المنتجة قلقها من هذه الأوضـــــاع الدولية, وأعلنت السعودية خفض ميزانيتها بنحو ٧ % مباشرةً، كما وعدت من طرفها الدول المنتجة والمصدرة بخفض المعروض من النفط، لكن روسيا رفضت هـــــذا الاقـــــتـــــراح, وأجابت أن السعر الحالي هو مناسب لتقلبات الأسواق, ولن يكون هناك خفضاً للإنتاج، وعلى ما يبدو أن السعودية لم يعجبها رد روسيا, وكان السوق هو المكان الذي ردّت فيه السعودية على روسيا، حيث خفضت أسعار وتراجع سعر التداول في البورصات إلى أقل من ٣٣ دولار للبرميل، ثم تراجع يوم الاثنين التاسع من شهر مارس ٢٠٢٠ إلى مستويات قياسية لم يعهدها من قبل, ليصل سعر البرميل إلى ما دون ٢٢ دولار، وهكذا بدأت حرب الأسعار تسعر نيرانها في الأسواق المالية، وعلى أثرها سقطت أسعار الأسهم في كل الأسواق, ما أجبر إدارة بورصة نيويورك لوقف التداول نحو ١٥ دقيقة للحد من تدهور السوق, وكان ذلك يُعد بمثابة إنذاراً للسقوط الأكبر في تاريخ البورصة العالمية, حيث لم تشهدها منذ الكساد الكبير.

تلك كانت الأسباب الحقيقية وراء تراجع وتدهور سوق الأسهم بشكل مباشر, حيث كانت الأسواق تتمتع بحساسية عالية جداً, متأثرة بكارثة تفشي فيروس كورونا, وكانت فقط الأســـــواق تنتظر اللحظة المطلوبة حتى تتداعى الأسعار إلى أدني مستويات الأداء على الإطلاق.

وقد كان من تداعيات هذه الأزمة أن تراجع سعر النفط بسبب هذه السياسات وانفلات الأُطر التقليدية لضبط الأسعار كما كانت في حقبة أوبك, والذي يمكن أن يؤسس على انفراط عقد الشراكات في سوق النفط، وتفتيت منظمات أصبحت ورقية نوعاً ما دون تأثير حقيقي على طبيعة تغير السوق والفاعلين فيه، صحيح أنه لم تعد منظمة أوبك هي من يتحكم في أسعار برميل النفط, حيث هناك منتجين جدد في السوق، إضافة إلى تهميش السعودية لكثير من دول أوبك وإحباط أدوارهم في المنظمة, ما يجعلها تغرد وحيدة في هذا المضمار، فلم يعد هناك دوراً لأكبر منتجي وأصحاب لأكبر مخزونات النفط في العالم, مثل العراق وإيران وفنزويلا ونيجيريا وغيرهم، ولذا يبدو حالياً أن دور أوبك أصبح هامشياً بالنسبة لقدرتها في السيطرة على السوق, وتحديد مساراً لأسعار النفط, وقد بات هناك لاعبون جُدد في الأسواق وإنتاجهم يفوق قدرة أوبك للتحكم بالسوق، فدولة روسيا وحدها قادرة – إضافة إلى قوتها السياسية – أن يكون لها حيزاً كبيراً في قرار أسعار النفط في الأسواق، ولذا لم تتحرك روسيا إزاء اقتراح السعودية خفض الإنتاج, وذلك لأسباب عدة منها:

• عدم قبول روسيا لقرارات السعودية في القيام بخطوة خفض الأسعار دون طرح الأمر على شكل مقترحات ينظم له بشكل لائق, ولذا كان رد روسيا بالرفض المطلق.

* عدم إعطاء الفرصة للسعودية لاستغلال أزمة فيروس كورونا لفرض واقع جديد على سوق النفط, وإعطاء النفوذ الأمريكي حيزاً في قرار تحديد أسعار النفط بالسوق.

* استشعار روسيا أن هذه الحرب هي حرب موجهة من قِبل أمريكا لضرب سوق النفط, على خلفية معرفة رفض الروس المقترحات ليسبب لهم مزيداً من الضغوط للتنازل عن كميات من المعروض, الأمر الذي يعيد نشاط شركات النفط الصخري في أمريكا, والتي بدأت تنهار أو تغلق أعمالها بسبب الكلفة العالية, وثبات سعر النفط على أكثر من ٤٠ دولار للبرميل, لكي يكون إنتاج النفط الصخري مجدياً.

* لقد تسببت خطوة حرب الأسعار بين السعودية وروسيا إلى كوارث اقتصادية كان العالم بغنى عنها في ظل تداعيات انتشار فيروس كورونا، وإغلاق قطاعات واسعة من الصناعة والأعمال والخدمات،

ولهذا كانت هذه النتائج في غير محلها, وتدعو إلى مزيد من القلق بشأن محددات سعر النفط, والتي أصبحت تعد من المخاطر غير المحسوبة بعيداً عن آليات السوق من عرض أو طلب[١].

ولقد تسببت تلك الحرب وتزامنها مع أزمة كورونا في خسائر عالمية, حيث يعتمد كثير من دول العالم على عائدات وأسعار وكميات النفط المنتج فيها، ولبعض الدول أهميةً كبرى في هذا القطاع مثل دول الخليج تحديداً، إضافة إلى بعض الدول الأفريقية أو الجنوب أمريكية، وحتى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وغيرها من الدول الأوروبية، ويصدر العالم يومياً أكثر من ٨٩ مليون برميل من النفط, تورد منها دول الخليج ما لا يقل عن ٢٨ مليون برميل يومياً، ولعل السعودية هي أكبر الدول المصدرة من بين دول الخليج باستثناء العراق وإيران، فنفط العراق ومصادر إنتاجه لا تزال قيد الانجاز, وإيران تقع تحت ضغوط العقوبات الدولية, ما يجعلها محدودة التأثير على سوق النفط في الوقت الراهن, علماً بأنها قد استطاعت أن تستفيد من هذا القطاع, ولا زالت بشكل كبير[٢].

واستناداً إلـــــى مستويات الأسعار التي كانت سائدة في عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠؛ سنعرض استقراء حجم العائدات من مبيعات النفط في العالم, وكم هي الخسائر التي نجمت عن تراجع الأسعار, وأيضا السيناريوهات السياسية للعائدات على أســـــاس أربـــــع مستويات للأسعار؛ ليتضح جـــــدوى صناعة القرار السياسي والاقتصادي دولياً على أســـــاس هذه السيناريوهات, ونتائجها على المنتجين والعائدات منها على العالم، مع التركيز على دول الخليج كونها تعتمد على عائدات النفط كمصدر أساسي للدخل والإنفاق, وذلك كما يلي :

– يبلغ إنتاج العالم من النفط يومياً حوالي ٨٩.٥ مليون برميل, تنتج منها حوالي ١٥ مليون برميلاً الولايات المتحدة الأمريكية، تليها السعودية ١٢ مليون برميلاً، تليها روسيا حوالي ١٠.٥مليون برميلاً، ثم العراق ٤.٤ مليون برميلاً, فإيران ٣.٤ مليون برميلاً (وتراجعت حالياً), ثم الصين التي تنتج حوالي ٣.٩ مليون برميلاً يومياً, وتقدر كمية إنتاج هذه الدول بنحو ٥٠% من احتياجات العالم من النفط, ويمكن لعائدات الدول المنتجة للنفط أن تصل إلى أكثر من ٥.٣ تريليون دولار, وذلك إذا استقر سعر البرميل على ٦٠ دولار, وبطبيعة الحال ليس من المنطق أو عملياً أن يستقر سعر النفط على هذا المستوى, لذلك في حال تراجع السعر إلى أدنى من ذلك (وهو السيناريو الآخر) أي ٤٥ دولاراً؛ فإن العائد سوف يصل إلى فوق مستوى ٤ تريليون دولار وليس أكثر, أما إذا تراجع السعر عن مستوى ٤٥

[1] Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies, Geneva and expert on Middle East economics and international energy, 13/5/2020, potential geoeconomic transformations beyond Corona, Emirates Policy Center, impact of the Corona crisis on the energy sector.

[٢] أ. ضياء المحسن, رأي ومقترح في الأزمة الاقتصادية العراقية, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

دولار إلى مستوى ٣٣%, وهو المعدل العام أو متوسط الأسعار السائدة في السوق؛ فإن العائدات سوف تتراجع إلى حوالي ٣.١٣ تريليون دولار، أي بخسارة نصف ما يمكن تحقيقه عن مستوى ٦٠ دولار, وإذا كانت المحاكاة السياسية الدولية أن تكون الأسعار على مستوى متدني أكثر من ذلك, كما حدث من قبل, أي أن يتراجع سعر برميل النفط إلى دون ٣٠ دولار ليصل إلى سعر ٢٢ دولار أو ٢٠.٤ دولار, فإن العائدات سوف تتراجع بنسبة ٦٠% أو أكثر, وعلى هذه المستويات يصبح سوق النفط في بيئة اقتصادية تسودها متغيرات ومخاطر غير محسوبة وبعيدة عن آليات العرض والطلب بالأحوال العادية, والنتيجة أن كل دول العالم سوف تعاني من نقص في عائداتها, وتراجع في مبيعاتها, الأمر الذي ينعكس على اضطراب ميزانياتها, خصوصاً الدول التي تعتمد منها على عائدات النفط فيها, مثل دول الخليج وغيرها من الدول الأخرى، ولذا لن تحقق هذه الدول أكثر من ١.٩ تريليون أو ١.٧ تريليون على أساس سعر ٢٢ دولار أو ٢٠ دولار، لهذا فإن وصول سعر النفط إلى مستويات تقل عن مستوى متوسط الأسعار وهو حوالي ٣٥ دولار فإن الخسائر ستكون كارثية.

لذا نستنتج أن اتباع أي سياسة من شأنها دفـــــع أســـــواق النفط إلى مزيد من العرض أو خفض الأسعار بصورة انفرادية؛ سيعرض كل دول العالم إلى خسائر باهظة دون مسببات أو مبررات لهذه السياسة غير المدروسة. وإن ركزنا على دول أوبك أو الدول العربية؛ نجد أن حجم الخسائر التي تتكبدها مكلفاً جداً, وسيكون له تبعات سلبية على عائدات هذه الدول وميزانياتها التي يخطط لها على أساس سعر برميل النفط حوالي ٨٠ دولار, وأصبح من المستحيل في ظل هذه الظروف أن يصل له, خصوصاً مع تفشي فيروس كورونا الذي لم يكن من المخاطر المحسوبة عند بناء هذه الميزانيات, ويظهر ذلك جلياً من حجم الخسائر التي وقعت سواء على دول أوبك أم على الدول الخليجية المنتجة للنفط في ظل سياسات غير حكيمة أو غير مدروسة للأسعار في الأسواق, ويتبين من سيناريوهات الأسعار أن المستويات التي وصل إليها سعر برميل النفط (وقد لامس دولاراً20 للبرميل وأقل من ذلك أحياناً) ستكون كُلفة هذه المستويات كارثية على هذه الدول. فدول أوبك تتراجع عائداتها من مستوى ٢ تريليون على أساس سعر ٦٠ دولار, ليصل إلى ربع قيمة هذه العائدات(٧٠٣ بليون دولار) إن وصلت إلى مستويات أقل من ٢٠ دولار, ولعل بعض دول الخليج باعتبارها دولاً تعتمد بالدرجة الأولى على عائداتها النفطية تكون خسائرها فادحة, فدول مثل البحرين والكويت وعمان يمكن أن تصل عائداتها إلى مستويات غير معهودة, مع الفارق في كميات الإنتاج بين الكويت والبحرين وعمان، وسيكون العبء المالي عليها مقلقاً, خصوصاً مع تفشي أزمة فيروس كورونا, وسوف ينعكس تراجع عائدات النفط لهذه الدول على أدائها الحكومي سياسياً في الإدارات العامة والخدمات التي تقدمها هذه

الدول لشعوبها، وقد تلجأ إلى فرض ضرائب ورسوم عالية على الخدمات والسلع التي تقدمها أو تستقدمها من الخارج, ما ينعكس عبئاً مالياً على المواطنين بشكل عام[1].

أما فيما يتعلق بالسعودية, وهي ثاني أكبر دولة منتجة للنفط، فإن عائداتها سوف تحد من طموحاتها المستقبلية, خصوصاً فيما يتعلق بخطة ولي العهد السعودي في رؤية ٢٠٣٠ التي ستفتقر إلى الموارد المالية لتحقيقها, بالإضافة إلى أن تراجع أسعار النفط الذي قد يضع شركة "أرامكو" في وضع صعب على مستوى مستقبلها وطرحها في الأســـــواق المحلية أو العالمية، فعلى أثر تراجع أسعار النفط بسبب حرب الأسعار تضررت الأسواق المالية في دول الخليج, وكان من بين شركات السعودية المتضررة بشكل مباشر "شركة أرامكو" التي تراجع سعر سهمها أقل من ٢٠ ريالاً, وهو المستوى الذي طرحت فيه الأسهم في الأسواق, كما أن عائدات السعودية المتناقصة سوف تشكل ضغطاً كبيراً على الموازنة, ويحتم إعادة النظر فيها على ضوء تطورات أزمة كورونا, وتراجع أسعار النفط, الأمر الذي يجعل من صاحب القرار في موقع حرج بالنسبة إلى الخيارات المالية المتاحة, وإعادة النظر بالموازنة لتعديلها لما يتوافق مع الظروف الحالية غير العادية, إن استمر سعر برميل النفط على هذه المستويات أي أقل من متوسط السعر ٣٠ دولار, فإن الأمور المالية سوف تتغير في المملكة, وما عليها إلا النظر في خيارات جديدة لإعادة التوازن لعمل الإدارات وتقديم الخدمات العامة في ظل هذه الظروف الصعبة, إذ من المتوقع أن يعزز التوجه إلى خفض الميزانية لأكثر من ٣٠ %, أو إعـــــادة ترتيب الأولويات ضمن عمل الحكومة والإدارات, ونقل جزء من الموازنات إلى قطاعات حيوية أكثر إلحاحاً في هذه المرحلة كقطاع الصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها.

هذا وتقدر الخسائر في أسواق المال العالمي نحو ثلاثون تريليون دولار, مما ينذر بانكماش اقتصادي عالمي, وبالعراق نجد أنه بلد ذو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط كمصدر وحيد في تغطية موازنته المالية السنوية بنسبة ٩٦%, إذ تشير التوقعات العالمية إلى انكماش اقتصادي يؤدي إلى تراجع بالناتج المحلي الإجمالي GDP, بما يصل إلى -١.١% خلال عام ٢٠٢٠, حيث يتوقع أن يتراجع نمو الطلب على النفط بسبب اختلال توازن العرض والطلب وفائض مقداره ثمانية مليون برميل / يومياً, ما ينعكس على أسعار النفط بالانخفاض, وفي ظل ضعف القطاعات الاقتصادية كالصناعة؛ فإنه يعتمد على الاستيراد لتأمين احتياجاته من السلع والمنتجات, بما مقداره أكثر من خمسون مليار دولار سنوياً, وهو ما يساوي خمسة وخمسون إلى ستون في المائة من قيمة إيراداته

[1] Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies, Geneva and expert on Middle East economics and international energy, 13/5/2020, potential geoeconomic transformations beyond Corona, Emirates Policy Center, impact of the Corona crisis on the energy sector.

النفطية, وأمام هذه المؤشرات عن طبيعة الأزمة وما سيؤول إليه العالم بعد أزمة كورونا؛ فإنه قد يكون أمام العراق فرصةً لإصلاح هيكلي في اقتصاد الدولة, إذ بإمكانه الاعتماد على موارده الفنية البشرية والطبيعية, وبإمكانه استثمار ثرواته بالوقوف على أسس صحيحة تخلق تنمية اقتصادية[١]. ولعل الانهيار الحاد في أسواق النفط العالمية بسبب حرب النفط بين روسيا والسعودية, وكذلك بسبب فقاعة كورونا الاقتصادية؛ قد آثار تساؤلات حول مستقبل النفط وأسعاره على المدى الطويل, أو فرضية انحسار مستقبل النفط على حساب مصادر الطاقة الأخرى, حيث عادت الولايات المتحدة في إنتاج النفط عام ٢٠١٥ بعد حظر دام العقود, وذلك خوفاً من الاحتفاظ بالاحتياطي النفطي الأمريكي لمواجهة أي أزمة عالمية مع ظهور القلق العالمي من التلوث البيئي والحد من الانبعاثات الكربونية, وما نتج عن انعقاد اتفاقية باريس للمناخ, والحد من الانبعاثات الكونية ديسمبر ٢٠١٥, والذي أدى إلى صياغة استراتيجيات الحد من الانحباس الحراري, واللجوء إلى الطاقة البديلة والسدود الكهرومائية وطاقة الرياح والمياه بما ينعكس في طلب النفط على حساب تلك المصادر المتجددة والصديقة للبيئة, وذلك بسهم في تبني سياسة الاقتصاد الدائري والتنمية المستديمة عوضاً عن الاقتصاد الخطي المستنزف للموارد[٢].

[١] أ. محمد شياع السوداني, العراق ما بعد كورونا اقتصادياً, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥.

[٢] د. أشرف شنيف, مستقبل النفط إلى أين؟ تحليلات العصر الدولية, مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٠.

المطلب الخامس

انعكاسات أزمة فيروس كورونا على الصراعات العسكرية الدولية

تتعرض العديد من الدول لضربات عسكرية من دول معتدية وهو ما ينتهك حقوق الإنسان, إلا أنه جراء أزمة فيروس كورونا قد توقفت نسبياً تلك الضربات, وذلك لحدوث إصابات في صفوف العديد من القوات العسكرية للعديد من الدول, وكذلك الجماعات المسلحة كالتنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب، وقد أثّر ذلك على تطوير القدرات العسكرية على المدى الطويل, إذ أن تأثيرات ما بعد الجائحة سوف تكون واضحة وتنتج أوضاعاً اقتصادية وسياسية جديدة، وستتطلب بالتأكيد من الحكومات تقليص ميزانية الدفاع، لذا يكون القادة أمام خيارات صعبة، من حيث استخدام تقنيات وذخائر أقل كلفةً, والاعتماد على الاحتياطات المتوفرة بدلاً من التفكير في استخدام استثمارات مستقبلية باهظة الثمن، وسوف تضاف إلى مسئولياتهم استجابة مجهدة لمنع وصول الجائحة إلى قواتهم, وقد قلّصت الجيوش في مختلف أنحاء العالم عملياتها، وفرضت لوائح أكثر صرامةً على انفتاح الجيوش, سواء كانت داخل الدول أم خارجها، في محاولة لمنع انتشار فيروس كورونا بين صفوف قواتها، وذلك لاعتبارات أمنية, وأخرى لتقديم الدعم وضبط إيقاع الحركة داخل الدول، ومساعدة الحكومات لمنع انتشار الفيروس.

إلا أنه يأخذ التأثير على الانفتاحات العسكرية أشكالاً متعددة الأوجه تتمثل في تعليق عمليات مكافحة الإرهاب, مما قد يتسبب في حدوث انتكاسات في عمليات مكافحة الإرهاب أو الحماية، وحدوث فراغاً في بعض مسارح العمليات على مستوى مكافحة الإرهاب، فقد أوقفت وزارة الدفاع الفرنسية العملية العسكرية التي تسمى (برخان) في غرب القارة الأفريقية ضد التنظيمات الإرهابية بعد إصابة ٦٠٠ جندياً فرنسياً بالفيروس، حسب ما ذكرته وزيرة الجيوش الفرنسية "فلورانس بارلي"، وبعضهم ضمن القوة العاملة في أفريقيا, والتي يبلغ عددها ٥٣٠٠ جندياً, أما في العراق فقد أوقف التحالف الدولي جميع عملياته لمدة ستون يوماً، حيث أُصيب ٢٠٠٠ من المجندين, واضطرت بعض الدول إلى سحب قواتها العاملة فيه, مثل هولندا وجمهورية التشيك وفرنسا, وتم نقل ٤٠٠ جندياً فرنسياً خارج العراق, وقلّصت بريطانيا وألمانيا قواتها إلى النصف، أما واشنطن فقد أعادت موضع القوات في قاعدتين عسكريتين بعين الأسد وإقليم كوردستان, وأخلت خمسة قواعد, بعضها كان في مناطق ينشط بها تنظيم داعش بجنوب الموصل (القيارة), وغرب كركوك في قاعدة K1، كما أن قواتها في الشرق السوري القريب من الحدود العراقية قد أُعيد موضعها, وقلّصت عملياتها البرية مع قوات سوريا الديمقراطية، والتي أعلنت عن توقف

العمليات ضد تنظيم داعش بسبب فيروس كورونا، وألغت القوات الجوية تدريباتها على "العلم الأحمر – ألاسكا" للطيارين المقاتلين على طائرات F16, F18, F35 الجيل الخامس، ويعتبر من أقوى التمارين الجوية القتالية في العالم، ونُفذ لأول مرة عام ١٩٧٥, ولم يتوقف إلا في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بسبب الفيروس, وتشترك به دول مختلفة.

كما قد تم إلغاء التمارين العالمية وتقليصها، حيث أجّلت البحرية تمرينها الواسع النطاق الذي تم التخطيط له, وذلك حتى عام ٢٠٢١، والذي تم تصميمه لاختبار المفهوم الجديد للعمليات الموزعة البحرية، وكذلك تأجيل تدريبات (المدافع البحري) مع بعض الدول العربية في منطقة الخليج.

كذلك تم إلغاء مناورة "ديفاندر أوروبا ٢٠", وهي أكبر مناورة للجيش الأمريكي بأوروبا منذ خمسة وعشرون عاماً، ويشارك فيها عشرون ألف جندياً أمريكياً, وسبعة عشر ألف جندياً من حلفائه في الناتو، والذي كان من المقرر إجرائه في ألمانيا وبولندا، وأعلن الجيش السويدي إرجاء تدريب عسكري دولي يستمر شهراً ويضم نحو ألف, وفي المقابل استغلت دول أخرى الوضع القائم مثل كوريا الشمالية، التي نفّذت مناورات مدفعية بعيدة المدى، وبدأت الصين في عمليات مضايقة في بحر الصين ضد بعض الدول مثل فيتنام, إلا أن ظهور الفيروس في خطوط المواجهة الأمامية ب الجيش الأمريكي في كوريا الجنوبية وأفغانستان قد أثّر على الأحداث العسكرية، وذلك عندما أُصيب جندياً أمريكياً في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠، وذلك بمعسكر "كارول" الواقع على بُعد ٣٠ كيلو متراً شمال مدينة دايغو بؤرة الوباء في كوريا الجنوبية، وأدى ذلك إلى خضوع القاعدة إلى لوائح العزل والحجر الصحي، وتقييد النشاط العسكري في قواعد أخرى يشغلها الجيش الأمريكي، الذي يصل عدد قواته في كوريا الجنوبية إلى ٢٨٥٠٠ جندياً موزعين على ٣٣ موقعاً، والذي يقوم بعمليات مراقبة أنشطة كوريا الشمالية وتأمين الردع.

أما في أفغانستان؛ نجد أن واشنطن تملك فيها ١٤٠٠٠ جندياً يشاركون ضمن قوات (إيساف), ولكن قد توقفت عملياتها العسكرية منذ انتشار فيروس كورونا, حيث وصلت إلـــــى مسرح عمليات قـــــوات التحالف حـــــالات إيجابية للإصابة بالفيروس، وتعتبر أفغانستان بيئة قتالية عسكرية يكون الابتعاد الاجتماعي فيها غير واقعياً ، وذلك لكون العمل الجماعي فيها أمراً حيوياً لنجاح المهام، كما أن تقييد القوات هناك سوف يكون فرصةً للتنظيمات الإرهابية لإعادة أنشطتها العسكرية، والذي يشكل تنظيم ولاية "خرسان" التابع لتنظيم داعش أحد أكثر التنظيمات خطورةً، وعلى صعيد العلاقة مع حركة طالبان قد يتأجل تخفيض عدد القوات إلى٨٦٠٠ جندياً خلال ثلاث أشهر التالية للاتفاق، وهو أحد بنود

الاتفاق بين "واشنطن" و"حركة طالبان" الذي وقّعه الجانبان في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠ بالدوحة، وذلك تنفيذاً لبعض فقرات الاتفاق بينها وبين واشنطن .

وقد تصاعدت هجمات وتحركات تنظيم داعش منذ منتصف مارس ٢٠٢٠ في مناطق غرب كركوك وجنوب الموصل, وبعض مناطق حوض حمرين في العراق، مستغلة ظروف تقليل إدامة زخم العمليات العسكرية, بالإضافة إلى محاولات الهروب من بعض السجون في مناطق قوات سوريا الديمقراطية بعد محاولة لكسر سجن غويران في الحسكة، وتضم هذه المعتقلات ١٢٠٠٠ من عناصر التنظيم، بالإضافة إلى مخيمات فيها أعداداً كبيرة من عوائل التنظيم، مثل معتقل الهول وعين عيسى, وتشكل هذه العمليات خطراً كبيراً على العراق وسوريا, كما استغلّت جماعة بوكو حرام توقف العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الفرنسي، وانشغال الحكومات في منطقة الساحل الأفريقي في مجابهة فيروس كورونا، وقامت بتنفيذ هجماتها الإرهابية على الجيوش في تشاد ونيجيريا، وفى الرابع والعشرين من مارس ٢٠٢٠ أعلن الجيش التشادي عن مقتل اثنان وتسعون جندياً بوحدة للجيش في شبه جزيرة بوما بغرب تشاد بالقرب من بحيرة تشاد، وهي المرة الأولى التي يخسر فيها الجيش التشادي هذا العدد من الجنود، أما في الخامس والعشرون مارس ٢٠٢٠ فقد قُتل ما يزيد على سبعون جندياً في ولاية بورنو شمال شرق نيجيريا, وأشارت بعض المعلومات الاستخبارية الأمريكية إلى أن تنظيم داعش يحاول استغلال الفرصة، والقيام بأنشطة كبيرة في أفغانستان، مما قد يؤدي إلى تأجيل عملية تقليص الوجود الأمريكي من ١٤٠٠٠ إلى ٨٦٠٠ جندياً، وهو جانب رئيسي من اتفاق الولايات المتحدة مع طالبان الذي تم التوقيع عليه، مثلما ذكر الجنرال "سكوت ميللر" قائد القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان, والتي سخّرت كل مواردها للتصدي للوباء وانشغالها فرصة للتنظيم, وأصبحت مواجهة انتشار أزمة فيروس كورونا الشغل الشاغل الذي يحرك دول العالم، ودفعت الدول لتفعيل عمل جيوشها وتحويل مهامها لمنع انتشار الفيروس، بالنظر لما تملكه الجيوش من قدرات على العمل في بيئة مصابة واستجابة سريعة, ومثال على ذلك فقد نشرت "ألمانيا" ١٥٠٠٠ جندياً لمساعدة السلطات المحلية في التغلب على الأزمة، بينما استدعت "بولندا" آلاف الجنود للقيام بدوريات في الشوارع التي يسري عليها الإغلاق ولتعقيم المستشفيات، كما نشر الجيش الإسباني ٩٠٠٠٠ جندياً في المدن للمساعدة في احتواء الجائحة، ويساهم الجيش الإيطالي بشكل كبير في جهود القضاء على الجائحة، واستدعى البنتاجون ٥٠٠ ألف جندياً لمساعدة السلطات في الولايات، واحتمال زيادة العدد لتطبيق الإجراءات الوقائية، في ذات الوقت تقوم كتائب الهندسة العسكرية ببناء ٢٢ مستشفى ميداني لاستيعاب المصابين، وأوعز البنتاجون لسفينتي إخلاء طبي تابعة للجيش الأمريكي بالرسو في نيويورك ولوس أنجلوس، بالإضافة إلى مساهمة البنتاجون في تفعيل مختبراته مثل مؤسسة "والتر ريد" العسكرية البيولوجية في "ميريلاند"، وذلك بإجراء أبحاث لإنتاج لقاح ضد الفيروس، أما في

منطقة الشرق الأوسط فقد استعان العراق بالجيش لتطبيق إجراءات حظر التجول، وهي مهمة أخرى مضافة إلى مهام الجيش المركبة، والذي لا يزال يقوم بعمليات إستباقية للقضاء على ما تبقى من عناصر داعش، ونشر الأردن أيضاً لقوات الجيش في البلاد, وذلك للمساعدة في عمليات مكافحة انتشار الفيروس, وقامت تونس بالاستعانة بالجيش لمساعدة القوات الأمنية في تطبيق الإجراءات الوقائية[1].

وفي ظروف الكوارث والأوبئة تقوم عصابات الجريمة المنظمة والتهريب باستغلالها، وهو تحدٍ آخر يجب مواجهته بنشر قـــوات الجيش وحماية السواحل, وأرســـل البنتاجون مدمرات بحرية، وقواطع خفر السواحل، وأصول مراقبة واستطلاع إلى أمريكا الجنوبية والوسطى لتعزيز جهود مكافحة المخدرات وسط أزمة الفيروسات, وقال رئيس هيئة الأركـــان المشتركة الجنرال ميلي: "نحن في حالة حرب مع الفيروس المستجد، نحن في حالة حرب مع الإرهابيين، ونحن في حالة حرب مع عصابات المخدرات أيضاً", وهو ما يعكس مدى الضغوط الذي يواجهها الجيش الأمريكي.

وفي العاصمة الفلبينية "مانيال" نزلت قوات الجيش وخفر السواحل إلى الشوارع لمساعدة الشرطة في تطبيق الإجـــراءات التي أعلنت عنها الحكومة لمواجهة فيروس كورونا, في الوقت الذي تعاني فيه الفلبين من إرهاب الجماعات المتطرفة في الجنوب في ميندناو.

وفي إيران أعلن القائد العام للجيش اللواء/ عبد الرحيم موسوي؛ أن الجيش سيبدأ ما سماه بمناورات "الدفاع البيولوجي"، وذلك لمكافحة انتشار فيروس كورونا في أنحاء البلاد, وتقرر القيام بهذه المناورات, وتهدف إلى إنشاء مراكز صحية وعلاجية لمكافحة انتشار فيروس كورونا في ثلاثمائة منطقة, ومشاركة القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي, في وقت أن هذه الجهود الجانبية تؤثر على الاستعدادات لمواجهة خصوم إيران، في حالة اندلاع مواجهات عسكرية, وهي في صراع مستمر مع الواليات المتحدة الأمريكية.

ولعل الحدث الأبرز على المستوى العسكري هو خروج حاملة الطائرات "تيودور روزفلت" من مسرح عملياتها غرب المحيط الهادي، وذلك بعد إصابة ٥٥٠ جندياً من بحارتها بالفيروس، ويبلغ عدد العاملين على متنها ٤٨٦٥ عاملاً, وتحمل تسعون طائرة مقاتلة ومروحية, وتعمل الحاملة بالطاقة النووية، وهي ضمن الأسطول السابع الأمريكي, ويتمركز مقر الأسطول في يوكوسوكا في اليابان، ومسئوليته تشمل غرب وشمال المحيط الهادئ والمحيط الهندي وجنوب شرق وشـــرق آسيا (منطقة الإنـــدو باسيفيك) التابع للقيادة الإقليمية في الباسيفيك وهاواي Picohm, ومقرها معسكر "سميث" في

[1] د. حازم حسانين محمد, تأثير أزمة كورونا على مجمل الناتج المحلي والنفقات العامة في دولة الأردن, دراسة مقارنة, المركز العربي للبحوث والدراسات, صادر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٥.

"هاواي"، وتعتبر حاملة الطائرات "تيودور روزفلت" أحد أكبر وسائل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية, ولقد تم سحب الحاملة إلى "جزيرة كوام", وتعتبر قاعدة متقدمة وسط المحيط الهادي الغربي، وذلك بعد انتشار فيروس كورونا بين الجنود والعاملين على متنها، وهذا يعتبر أحد المتغيرات في البيئة الإستراتيجية لغرب المحيط الهادئ، مما يرفع المخاطر التشغيلية والمؤسسية, والمتمثلة في الحفاظ على عناصر القوة وقدرة القيادة المكلفة بتنفيذ الإستراتيجية من العمل بكفاءة، إذ يتوقع البنتاجون أن يضرب الفيروس المزيد من سفن البحرية بعد التفشي في "يو أس ثيودور روزفلت".

وبناء عليه؛ فقد أشار الجنرال "هيتين" نائب رئيس هيئة الأركان في مؤتمر صحفي بالبنتاجون بأنه: {ليس من الجيد الاعتقاد بأن "تيدي روزفلت" قضية فريدة من نوعها, لدينا الكثير من السفن في البحر.... فالاعتقاد بأن ذلك لن يحدث مرة أخرى أبداً ليس وسيلة جيدة للتخطيط}, ووفق هذه التوقعات فإن طاقم حاملة الطائرات "نيميتز" سيقيد تحركاتهم لمدة أسبوعين قبل مغادرتها من "بريميرتون" بواشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية بعد اكتشاف إصابة لأحـــد بحّارتها، أمـــا السفينة الأخـــرى فهي حاملة الطائرات "رونالد ريجان"، والمتمركزةٌ قبالة "يوكوسوكا" في اليابان أيضاً، ويخضع أفرادها إلى الفحص, وهناك تخوفات وقلق في البنتاجون من احتمال تفشي الوباء في القواعد الأمريكية في اليابان، والتي تضم ٣٩٣٤٥ ألف جندياً أمريكياً موزعين على ١١٢ موقعاً بالمحيط الهادي ضد كوريا الشمالية والصين.

ورغم عُزلة حاملة الطائرات الفرنسية الوحيدة "شارل ديجول" بالمحيط الأطلسي؛ فإنه قد انتشر فيروس كورونا على متنها, وأُصيب ١٠٥٠ من أفرادها البالغ عددهم ٢٣٠٠ بعد مغادرتها ميناء تولون جنوب فرنسا، بمنتصف شهر مارس ٢٠٢٠, وذلك في مهمة لإسناد عمليات مكافحة الإرهاب في غرب القارة الإفريقية، وتعتبر "شارل ديجول" الذراع الطويل لفرنسا, والتي تحمل ٣٥ طائرة مقاتلة ومروحية وأسلحة متنوعة, وسوف تواجه حاملة الطائرات "شارل ديجول" مصير روزفلت ذاته، ويتم إعادتها إلى مينائها في جنوب فرنسا, مما قد يؤثر على جهود مكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية، وامتد تأثيرات الوباء على سفن حماية الممرات البحرية الإستراتيجية في مضيق هرمز وباب المندب, وأجبرها على البقاء في عرض البحر، وأصدرت البحرية الفرنسية والبريطانية والأمريكية تعليمات مشددة بتجنب زيارة موانئ المناطق العاملة لأغراض الراحة وإعادة التزود.

وبذلك فإنه قد آثـــار تفشي فيروس كورونا في جيوش بعض الـــدول زعزعةً في القيادة، وذلك نتيجة إصابة ضباط كبار يشغلون مناصب قيادية عليا، ففي ايطاليا أصيب رئيس أركان الجيش الجنرال "سالفاتوري فارينا" بالفيروس، ما أجبره على العمل والقيادة عن بُعد، وتحدث الجيش الأمريكي

أن قائد قواته في أوروبا "الفريق كريستوفر كافولي" وعدد من الموظفين من الولايات المتحدة ربما تعرضوا للإصابة بفيروس كورونا, وذلك خلال مشاركتهم في مؤتمر عقد في ألمانيا.

وفـــــي الوقت ذاته تمت إقالة قائد حاملة الطائرات روزفـــــلـــــت النقيب "بريت إي كروزرييه" من قِبل البنتاجون، واستقال وزير البحرية بالإنابة "توماس مودلي" بعد إبعاد قائد حاملة الطائرات روزفلت، لكتابة رسالة تسربت لاحقاً في وسائل الإعلام، تطلب من مسئولي البحرية اتخاذ إجراءات سريعة بشأن تفشي الوباء في حاملة الطائرات، ما اعتبره البنتاجون والبيت الأبيض خرقاً للقوانين والسياقات المعتمدة في الجيش، ويعرض أمن وسرية المعلومات والأشخاص والأسلحة للخطر.

ولذلك تخشى الجيوش وخصوصاً الكبيرة منها من تفشي الوباء في المؤسسات التابعة لها، لأن الاتصال الوثيق مع الآخرين يمكن أن ينشر الفيروس، وتواجه الأصول التنظيمية مثل مجتمع الاستخبارات ومراكز قيادة العمليات المختلفة تحدياً كبيراً في العمل عن بُعد في تنظيم واستمرار تدفق البيانات والمعلومات المصنفة, حيث يتعين على الكثير منهم التعامل مع المواد السرية أو العمل على شبكات آمنة، قد لا تتوفر في البيئة الجديدة, ومثال على ذلك لقد حثّ البنتاجون جميع موظفيه البالغ عددهم ٢٣٠ ألف موظفاً من الذين يمكنهم العمل من المنزل على القيام بذلك إن أمكن للحد من التفاعل المتبادل, وتقليل عدد العاملين داخل مراكز البنتاجون.

وقد لجأت قيادات عسكرية وأمنية إلى استخدام دوائر تلفزيونية مغلقة، واستخدام شبكات اتصالات خاصة لهذا الغرض, وهي غير آمنة بالمطلق, ويمكن اختراقها، لذا فهناك احتمال بأن تفقد مجتمعات الاستخبارات السيل الكافي من المعلومات، والتي توفرها لها شبكات المصادر البشرية, وباتت أيضاً مقيدة في الحركة ضمن بيئات العاملين فيها، وحتى البيانات والمعلومات وصور طائرات "الدرونز" أو الوسائط الأخرى التي ترسلها إلى المجتمع الاستخباري باتت قرأتها وتحليلها أكثر صعوبةً، لأنها تحتاج إلى عمل تضامني متسلسل للوصول إلى نتائج دقيقة، في ظل العمل عن بُعد، لكن هذا لا يعني استحالة التغلب على ظروف العمل في ظل جائحة كورونا، إذا تم تأمين خوادم سرية أو التقييد بإجراءات الحماية الشخصية والوقائية للأشخاص العاملين، وتظهر المشكلة أكثراً تعقيداً بالنسبة إلى الجيوش التي لا تمتلك بدائل لإدامة إدارة عملياتها الاستخبارية والعملياتية والإدارية، فهي مضطرة للعمل في بيئة مزدحمة تحت تهديد للإصابة بالفيروس.

ويقترب فيروس كورونا من مدن فيها قواعد عسكرية وبنية تحتية للدفاع، وقد تشهد تلك المدن إغلاق لكسر سلسلة العدوى، وقد ينسحب ذلك على ضرب القوى العاملة, ويمتد إلى القاعدة الصناعية الدفاعية, فقد أغلقت منطقة سياتل مصانع شركة "بوينج" إلى أجلٍ غير مسمى منذ الخامس والعشرون

من مارس ٢٠٢٠, وهي شركة تقوم ببناء طائرات ٧٣٧ و747 و767 و787 – إلى جانب سفن للبحرية االمريكية نوع P-8s وطائرات KC-46 وهي طائرة عسكرية صممت لنقل المعدات العسكرية وللتزود بالوقود جوا وطورت من طائرة بوينغ 747، وعلّقت شركة "لوكهيد مارتن" الأمريكية إنتاج طائراتها المقاتلة من طراز F35 في مصنع ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة في اليابان، وفي إيطاليا علّقت شركة مختصة العمل بتجميع طائرات F-35 الأمريكية قرب قاعدة كاميري في ميلانو وسط تفشي جائحة كورونا، حيث أنفقت روما أكثر من اثنان ونصف مليار يورو على برنامج تجميع هذه الطائرات الحربية, والتي توصف بأنها قاذفة مقاتلة متعددة الوظائف من الجيل الخامس, وتشترك اثنتي عشر دولة في مشروع صناعة طائرات F35.

وبذلك فإنه يساور القلق أوساطاً عديدة في البنتاجون والمجمع الصناعي الأمريكي من أن الفيروس قد يضرب القواعد العسكرية, ومراكز التصنيع التي تنتشر في جنوب وغرب الولايات المتحدة، وهي مناطق عالية المخاطر, حيث تغطي مساحات كبيرة من الولايات المتحدة مثل كاليفورنيا ومريلاند، التي تتواجد فيها شركة "لوكهيد مارتن" المتخصصة بصناعة الأقمار الصناعية والطائرات والصواريخ، ونيفادا وأريزونا ونيو مكسيكو ووايومنج ولويزيانا وأركانساس وجورجيا وكنتاكي ووست فرجينيا وأوهايو وأيداهو، وأجزاء كبيرة من كانساس ونبراسكا وتكساس. وهذه المناطق تضم العديد من القواعد التي تأوي القوات والأسلحة التي ستكون ضروريةً في الحروب الكبرى، وكذلك خطوط تجميع الطائرات والصواريخ وأحواض بناء السفن والموانئ التي تنقل الأسلحة إلى القوات في الخارج.

أما فرنسا فهي الأخرى قد أقدمت على إغلاق أكبر مجموعة شركات GICAT, والتي تنشط في عدة ميادين صناعية, وهي العربات والعربات المدرعة والإلكترونيات والنظم C4ISR, وبذلك فهي مناطق القيادة والسيطرة, وكذلك الاتصالات والاستخبارات والمراقبة والرصد(الطائرات دون طيار والطوافات والصواريخ– ذخائر الأسلحة المباشرة وغير المباشرة – الأسلحة غير القاتلة), لذا فهي تُعد من مناطق الدعم اللوجيستي من حيث التدريب والمساعدة التقنية.

وفي بريطانيا يتوقع أن تقوم شركة (بي ايه أي) البريطانية للصناعات العسكرية بالاستغناء عن خدمات موظفيها رغم عدم إغلاقها بسبب فيروس كورونا، ولكن بسبب تراجع مبيعات مقاتلات (يورو فايتر تايفون), والتي توجد مصانعها الثلاث بشمال بريطانيا, بالإضافة إلى مصنع (بورتسموث) للصناعات البحرية وقطاع الاستخبارات الالكترونية في لندن ومدينة "غيلفورد" غرب العاصمة، وبعض المواقع خارج بريطانيا، ولاسيما وأن الشركة كانت قد أعلنت عام ٢٠١٧ عن تسريح بعض موظفيها خلال ثلاث سنوات لتراجع مبيعاتها.

أما عن الصين؛ نجد أنه يمثل فيها الإنفاق العسكري وحده أربعة عشر في المائة من حجم الإنفاق العالمي، وبذلك فهي تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا تتوافر بيانات دقيقة عن الأضرار الذي ألحقها فيروس كورونا بالشركات العسكرية، وهي أول دولة قد نفّذت إستراتيجية الإغلاق لاحتواء الوباء.

في حين أن روسيا تعتبر أقل دولة كبرى تأثراً بالوباء, وذلك لأسباب متعلقة بالإجراءات الاستباقية التي اتخذتها، ولا تملك انتشاراً واسعاً خارج روسيا, باستثناء قاعدتين في سوريا، كما أن المناطق التي تتوزع بها شركات تصنيع السلاح مثل منطقة "قازان" تم عزلها عن الخارج، حيث تقوم روسيا بتزويد الصين بتقنيات الأسلحة, مثل محركات الطائرات ومساعدتها في برنامجها الصاروخي[1].

ونشير في ختام عرضنا للنزاعات المسلحة بالدول والإنفاق العسكري بها إلى أنه قد شهدت السنوات الماضية زيـــــادةً كبيرةً في الإنفاق الدفاعي للدول, والـــــذي بلغ عام ٢٠١٨ أكثر من ١٨٢٢ مليار دولار، وفي عام ٢٠٢٠ وصلت الميزانية الأمريكية الإجمالية للدفاع إلى ٧٥٠ مليار دولار لصندوق الحرب بزيادة قدرها خمسة في المائة عن عام ٢٠١٩، وتأتي الصين ثانياً, والتي خصصت ميزانية دفاعية بلغت ٢٢٤ مليار دولار للعام الماضي، و٢٥٠ مليار دولار للعام الحالي، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة عالمياً، حيث خصصت نحو سبعون مليار دولار للميزانية العسكرية عـــــام ٢٠٢٠, متفوقة بذلك على العديد من دول العالم، والتي كانت تقدر ميزانيتها عام ٢٠١٩ بـــ ٦٧.٧ مليار, أما الهند فقد جاء ترتيبها في المرتبة الرابعة عالمياً بميزانية تزيد على ٦٦.٥ مليار دولار, والتي بلغت العام الماضي خمسة وخمسون مليار دولار، فيما تلتها فرنسا ٦٣.٨ مليار دولار[2], وروسيا ٦١.٤ مليار, وبريطانيا خمسون مليار بعد أن كانت عام ٢٠١٩ قد بلغت نحو ٤٧.٥٠٠ مليار دولار, وألمانيا بنحو ٤٩.٥ مليار دولار, واليابان التي خصصت سبعة وأربعون مليار دولار لقواتها المسلحة، وجاءت بالمرتبة العاشرة كوريا الجنوبية بميزانية عسكرية قدرت بنحو ٤٣.١ مليار, بعد أن كانت عام ٢٠١٩ تبلغ نحو ٣٨.٣٠٠ مليار دولار.

وبذلك نجد أنه قد حدثت زيادات في حجم الإنفاق الدفاعي للدول نتيجة تصاعد التوترات في العالم، مثل الصراع بين الكوريتين واليابان، أو نتيجة للحروب في الشرق الأوسط وأفغانستان, والتوتر في أوكرانيا وبحر الصين، بالإضافة إلى التنافس على الفضاء والإنفاق على الحرب السيبرانية وبرامج

[1] James Mcbride and Andrew Chatzky, Is 'Made in China 2025' ,a Threat to Global Trade?: https://www.cfr.org/backgrounder/made-china-2025-threat-global-trade. visit on 19/7/2020.
[2] Muqtedar Khan, India Could Become the Next Breeding Ground for Radical-ism: https://www.nationalinterest.org/feature/india-could-become-next-breed-ing-ground radicalism-111736. visit on 12/5/2020.

الصواريخ والفضاء. في حين تعتبر الدول العربية من أكبر مستوردي السلاح في العالم, وتأتي السعودية والإمارات من أكبر دول المنطقة استيراداً، وذلك نتيجة للحرب في اليمن والتوترات مع إيران, أما العراق الذي تبلغ ميزانية الدفاع به نحو ٦.٣ مليار دولار يحتل المرتبة السابعة عربياً من ناحية الإنفاق, عدا ما يقدمه صندوق التدريب والتجهيز المشترك التابع للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد تنظيم داعش, حيث بلغ ما قدمه للعراق خمسة مليار دولار منذ عام ٢٠١٤[١].

ولعله بعد انتهاء مرحلة انتشار الوباء قد تبدأ مرحلة أخرى صعبة, وإن كانت قد تداخلت مع ارتفاع منحنى الوباء ألا وهي "مرحلة الركود الاقتصادي"، واحتمالات تأثيرها على القدرات والاستعداد العسكري، وأهم مخرجات هذا الركود انخفاض الإنفاق العسكري، والذي قد يؤثر على سلسلة التوريد الدفاعية وإغلاق للتجارة في العالم، والنتيجة هي انكماش اقتصادي خطير يتطلب سياسات تستجيب لهذه الأزمة.

ومن المرجح أن يمتد ضرر أزمة أزمة فيروس كورونا في قطاع الطيران إلى القاعدة الصناعية، لذا فإن إدراك ومعالجة هذا الواقع يُعد أمراً ضرورياً لتفادي إلحاق ضرر عميق بالأمد الطويل بالأمن القومي، وهناك من يؤكد أنه سوف يكون الضرر على قطاعات الصناعة الدفاعية والإنفاق أكبر من سيناريو عام ٢٠٠٨، والتي امتدت إلى أكثر من خمس سنوات أدت تخفيضات ميزانية الدفاع إلى خروج حوالي ١٧٠٠٠ شركة من عقود الدفاع، وفي عام ٢٠١٤ خفض الرئيس الأمريكي باراك أوباما ميزانية الدفاع الأمريكية بشكل غير مسبوق، فوصلت الميزانية الرسمية حوالي ٤٩٦ مليار دولار، مع تقليل بعض البنود الأخرى للحرب خارج الولايات المتحدة, وخصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام ٢٠١١.

وفي جانب آخر من أوجه الصراع في الشرق الأوسط، وهي الحرب في اليمن التي دخلت عامها السادس دون تحقيق أي طرف من أطـــــراف النزاع أهدافه، أعلنت السعودية والتحالف العربي عن مبادرة لوقف إطلاق النار, والذي دعا إليه أمين عام الأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش", وذلك بوقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم، من أجل حماية من "يواجهون خطر التعرض لخسائر مدمرة بسبب فيروس كورونا". وجاءت هذه الدعوات بعد إطلاق صاروخين على أهداف في السعودية نهاية شهر مارس٢٠٢٠ ، ولقد أعلن التحالف وقف إطلاق النار من جانب واحد، الذي دخل حيز التنفيذ يوم ٩ ابريل ٢٠٢٠ بعد ظهور انتشار وباء فيروس كورونا في دول الخليج واليمن، واحتمالات تدهور

[١] أ. ضياء المحسن, رأي ومقترح في الأزمة الاقتصادية العراقية, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

الوضع الإنساني, ورحّب "جريفيث" بأنباء وقف إطلاق النار في بيان له, وقال: "يجب أن تستغل الأطراف الآن هذه الفرصة، وأن توقف فوراً جميع الأعمال العدوانية بأقصى سرعة". ويتوقع أن يشارك الجانبان في مؤتمر عبر الفيديو كونفرانس لبحث وقف إطلاق النار, ويدعو الاقتراح المعروض إلى وقف الغارات الجوية والقصف البحري والبري, وقال محمد عبد السالم، المتحدث باسم حركة الحوثيين :{إن الحركة قدّمت رؤيةً إلى الأمم المتحدة تتضمن إنهاءً للحرب}.

وعلى صعيد آخر نجد أنه في حرب "إدلب" قد أعلنت "تركيا" أنها قيّدت من تحركات قواتها في سوريا، في الوقت الذي قفزت فيه حالات الإصابة بفيروس كورونا إلى معدلات خطيرة فيها, وتفيد التقارير بأن القتال بين القوات التركية والقوات الموالية للأسد قد توقّف بصورة كاملة تقريباً، باستثناء بعض العمليات المحدودة مثل الكمائن والقنص عن بُعد المتبادلة بين الفصائل المسلحة وقوات الأسد، وهناك قلقاً من انتشار الوباء في إدلب, والذي سوف يضرب الجميع قوات نظامية أو فصائل مسلحة وتنظيمات إرهابية[1].

[1] Politico Magazine, Coronavirus will change the world permanently , Is available at : http://www.politico.com/news/magazine/ visit on 19/6/2020.

الخاتمة

تناولنا بالبحث الحديث عن الأزمة الدولية المتمثلة في ظهور"فيروس كورونا", والتي اتسع نطاقها الجغرافي والموضوعي دون حدود دولية, حيث تخطت آثارها للحدود الإقليمية, مما نتج عن ذلك أزمات تجسدت في اضطرابات سياسية على المستوى الدولي, وذلك بكافة القطاعات والمجالات الدولية, فقد رأينا كيف تأثر قطاع النفط بتلك الأزمة, وحدث عن ذلك اضطراباً سياسياً بين الدول, وكذلك تأثر قطاع الأسهم والسوق الدولية, وأيضاً الصراعات العسكرية الدولية, ومن ثم التأثير على الاهتمامات الدولية, ودرجة الإنفاق العام, والعلاقات الدولية.

ويبقى السؤال الأهم؛ وهو إلى أي مدى سوف تؤثر أزمة فيروس كورونا في العلاقات الاقتصادية لدول العالم – وخصوصاً لدول الشرق الأوسط – التي تعتمد على النفط الذي انخفضت أسعاره كثيراً عن القدرة الشرائية لهذه الدول على السلاح، خصوصاً وأنها لا زالت في أزمات مركبة وتستدعي إنفاقاً عسكرياً كبيراً؟ فتأثير أزمة فيروس كورونا على المجتمع الصناعي لدول العالم قد يؤدي إلى تأخير سلسلة التوريد الدفاعية أو تأجيل برامج دفاعية مستقبلية، ويقلل التزامات الشركات المصنعة للسلاح في تنفيذ العقود إذا استمر الإغلاق والعزل لفترات طويلة وتسريح أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة في هذه المجالات[1].

وبناء على ما سبق فإننا قد توصلنا من خلال البحث في الاضطرابات السياسية الدولية الناجمة عن فيروس كورونا – كجائحة تأثرت بها العلاقات الدولية في شتى مجالاتها – إلى النتائج والمقترحات الآتية :-

أولاً- نتائج البحث .

١ – تختلف تحديات أزمة فيروس كورونا لعام ٢٠٢٠ عن الأزمات العالمية السابقة, وذلك لأنها تُعد أزمة عالمية مركبة صحياً واجتماعياً واقتصادياً, كما أن نطاقها لا حدود له وخارج السيطرة, لذا ضربت مفاصل الاقتصاد الحقيقي للدول, وقد فاقت أضرار فيروس كورونا تحديات أزمة الكساد العالمي الكبير لعام ١٩٢٩, إذ أصبح العالم أمام نفق ركود اقتصادي عالمي غير معلوم التوجه.

٢- بالنظر إلى البُعد الاقتصادي لأزمة فيروس كورونا العالمي؛ يتضح لنا تلك الأزمة قد كشفت عن هشاشة النموذج الاقتصادي العالمي, ولعل الدول النامية هي الأكثر تأثراً اقتصادياً لأنها الأكثر هشاشةً, حيث تؤدي إلى إصابة النظام الاقتصادي العالمي الهش بالعطب, وإعادة تعبئة الموارد للصراع العالمي على نحو مختلف بالنسبة إلى المستوى الجيوسياسي بين "الصين" و"الولايات المتحدة".

[1] د. عبد الرحمن نجم المشهداني: اقتصاد العراق بين أزمة كورونا وانهيار أسعار النفط العالمية, وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية , مركز صنع السياسات, ٩ / ٤ / ٢٠٢٠.

٣- تأثرت كافة القطاعات الدولية بأزمة فيروس كورونا, ومنها قطاع النقل الجوي, وقطاع السياحة, والقطاع الرياضي, وقطاع البنوك التجارية, وقطاعي الصناعة والتجاري, وذلك على الصعيد الدولي.

٤- تأثرت الأسواق العالمية بأزمة فيروس كورونا, وكذلك الحركة السياسية, حيث أن استقرار واضطراب السوق العالمي يعتمد على الاستقرار السياسي, والذي يتمثل في الانتخابات, وقد توقفت الحركة السياسية والاقتصادية إلى حد ما إبان أزمة فيروس كورونا.

٥ – هناك استغلال سياسي من قبِل بعض الدول لأزمة فيروس كورونا في إشعال أزمات عالمية لصالحها.

ثانياً- اقتراحات البحث .

١ – ينبغي على الدول أن تعتمد سياسة الاكتفاء الذاتي, وليس الاعتماد التبادلي, وذلك لمواجهة الأزمات الدولية.

٢ – ينبغي على المنظمات العالمية والهيئات الدولية اتخاذ مواقف جادة تجاه أزمة فيروس كورونا, وأول تلك المنظمات "منظمة الصحة العالمية", وذلك من خلال احتواء أزمة فيروس كورونا, كذلك على "مجلس الأمن" أن لا يظل صامتاً حيال الأزمة ساكناً لم يتحرك, إذ أن المادة رقم ٣٤ منه تنص على أن:{ لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي, أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين}, حيث أنه بالتطبيق على ذلك فإن فيروس كورونا يعتبر مهدداً لكافة الدول, بحيث يعرضها إلى الخطر.

٣ – ينبغي على الدول اعتماد سياسة اقتصاد حرب استثنائية لإدارة الأوضاع الاقتصادية, وذلك لأجل تحقيق استمرار الحياة اليومية دون انهيار اقتصادي, وذلك لمواجهة كافة الاضطرابات والتحديات الدولية التي قد تفاجئها.

٤ – ينبغي على الدول الاستعداد العسكري الطبي والعلمي للحروب البيولوجية.

قائمة المراجع

١ – د. محمود عمر محمود, المسئولية الجنائية الناشئة عن نقل عدوى فيروس كورونا المستجد (COVID – 19), بدون دار نشر, ٢٠٢٠.

2 – Deutsche Welle ,German report on the Coronavirus based on WHO reports, Available at the following link:– http://www.p.dw.com/p/3zygb.visit on 22/5/2020.

٣ – د. عبد الله عبد العزيز النجار, الفرد والدولة والمجتمع, تأثيرات أزمة فيروس كورونا والنتائج المتوقعة, المركز العربي للبحوث والدراسات, منشور بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١.

4– Politico Magazine, Coronavirus will change the world permanently , Published on the website :– http://www.politico.com/news/magazine/19/6/2020.

5– James Mcbride and Andrew Chatzky, Is 'Made in China 2025', a Threat to Global Trade?:https://www.cfr.org/backgrounder/made–china–2025–threat–globaltrade.visited on 19/7/2020.

6– John Allen, How the world will look after the corona virus pandemic, For in Policy Magazine, Analysis.

٧– د . سعد عبد حسين, رأي ومقترح في الأزمة الاقتصادية العراقية, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

٨– د. مقتدر خان– أ. حسام بوتاني, عالم ما بعد كورونا, ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد, ٢٠٢٠/٥/٣٠, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية, اسطنبول, تركيا.

٩ – د. منتصر الجلي, كورونا العقل أشد وباء أيها العالم, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

١٠– د. مقتدر خان– أ. حسام بوتاني, عالم ما بعد كورونا, ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد, ٢٠٢٠/٥/٣٠, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية, اسطنبول, تركيا.

١١– أ. إنجي مجدي, منع تداعي الاقتصاد العالمي, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠٢٠.

١٢– أ. محمد شياع السوداني, العراق ما بعد كورونا اقتصادياً, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥.

13- Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies in Geneva and expert on Middle East economics and international energy, potential geoeconomic transformations post-Corona, Impact of the Corona crisis on the energy sector Emirates Policy Center, 13/5/2020.

١٤ – د . أشرف شنيف, مستقبل النفط إلى أين؟ تحليلات العصر الدولية, مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٠.

١٥ – أ . أحمد شهاب, كوفيد – ١٩ الوباء الأشد فتكاً بالقيم , مجلة تحليلات العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٠.

١٦- د. محمد عبد العزيز مصطفى محمد, الاستثمار في الخدمات الصحية ودوره في التنمية البشرية "دراسة حالة ماليزيا", معهد الدراسات والبحوث الآسيوية, جامعة الزقازيق, ٢٠١٤.

17 – John F. Tomer , Integrating human capital with human development, A path to a more productive and human economy, Palgrave Macmillan US, 2016.

18- Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19, Seven Scenarios, 2 March 2020.

19 – http://www.elwatannews.com.visit on 29/5/2020.

٢٠- أثر جائحة كورونا على الاقتصاد, التحديات والفرص, مقال صادر عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي, بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٤.

21- John Allen, How the world will look after the corona virus pandemic, For in Policy Magazine, Analysis .

22- Warwick McKibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19,Seven Scenarios, 2 March 2020 .

٢٣- مقال د.رضوان زهرو, من دروس الجائحة, المركز الديمقراطي العربي , الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ٢٠٢٠.

24- John Allen, How the world will look after the corona virus pandemic, For in Policy Magazine, Analysis.

25- Brooke Sample, Coronavirus will forever change global order. http:// www.bloomberg.com/opinion/articles.visit on / 22/ 6/ 2020.

٢٦ – التقرير العربي للتنمية المستديمة ٢٠٢٠, الاسكوا, الأمم المتحدة.

27- Brooke Sample, Coronavirus will forever change global order. http:// www.bloomberg.com/opinion/articles.visit on / 22/ 6/ 2020.

٢٨ – د. منتصر الجلي: كورونا العقل أشد وباء أيها العالم, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

٢٩ – د . مقتدر خان, أ. حسام بوتاني: عالم ما بعد كورونا, ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد, ٢٠٢٠/٥/٣٠, مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والإستراتيجية, اسطنبول, تركيا, ص ١٢

٣٠ – أ. إنجي مجدي, منع تداعي الاقتصاد العالمي, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠٢٠.

31 – Costas Paris, China Shipping Exports Rebound, Just as Western Ports Cope With Coronavirus Downturn https://www.wsj.com/articles/china-shipping-exports-re-bound-just-as-western-ports-cope-with-coronavirus-downturn-11584647486. visit on 19/7/2020.

٣٢ – د / علي عبد الأمير: فيروس كورونا والفئات الهشة في العراق, ورقة عمل مقدمة إلى مركز سيبار للتحليل وإدارة التوقع, العراق, بغداد, ٢٠٢٠.

٣٣ – د.لاهاي عبد المحسن: سجن الحماية, جائحة كورونا مقاربة اجتماعية, مقال منشور بجريدة المدى, ٢٠٢٠.

٣٤ – د / أسماء حسين وآخرون: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية, مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية, قطر, ٢٠٢٠, ص ١٥ – ١٦.

35 – Warwick Mckibbin and Roshen Fernando, The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19, Seven Scenarios, 2 March 2020.

36 – Alex Broadbent, Presentation/ Noor Nasr, Corona between the economic downturn and the deteriorating standard of living in Africa, Arab Center, 2020.

٣٧ – د. نداء مطشر صادق, الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي, المركز الديمقراطي العربي, الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, ٢٠٢٠.

38 – Alex Broadbent, Presentation/ Noor Nasr, Corona between the economic downturn and the deteriorating standard of living in Africa, Arab Center, 2020.

٣٩ – د.جاد مصطفى البستاني, القارة الأفريقية والأزمة الانتخابية, أزمة كورونا وسندان الفقر والجوع, مركز فاروس, المركز الديمقراطي العربي, ٢٠٢٠.

40 - M.Soliman Elzawawy, Epidemics as a threat to social peace in Africa ,Available at the following link: http://www.qiraatafrican.com/home/new/visit on 22/6/2020.

41 - M. Dabouli, Possible Effects of Corona pandemic outbreak on Africa's electoral process, Pharos Center, 2020. Available at the following link: http://www. Pharostudies. com. visit on 6/7/2020.

42 - Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies, Geneva and expert on Middle East economics and international energy, 13/5/2020, potential geoeconomic transformations beyond Corona, Emirates Policy Center, impact of the Corona crisis on the energy sector.

43 - Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies, Geneva and expert on Middle East economics and international energy, 13/5/2020, potential geoeconomic transformations beyond Corona, Emirates Policy Center, impact of the Corona crisis on the energy sector.

٤٤- أ. ضياء المحسن, رأي ومقترح في الأزمة الاقتصادية العراقية, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

45 - Giacomoluciani, Professor of International and Development Studies, Geneva and expert on Middle East economics and international energy, 13/5/2020, potential geoeconomic transformations beyond Corona, Emirates Policy Center, impact of the Corona crisis on the energy sector.

٤٦ - أ. محمد شياع السوداني, العراق ما بعد كورونا اقتصادياً, مجلة العصر, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥.

٤٧ - د. أشرف شنيف, مستقبل النفط إلى أين؟ تحليلات العصر الدولية, مركز العصر الإسلامي, بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٠.

٤٨ - د.حازم حسانين محمد, تأثير أزمة كورونا على مجمل الناتج المحلي والنفقات العامة في دولة الأردن, دراسة مقارنة, المركز العربي للبحوث والدراسات, صادر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٥.

49 - James Mcbride and Andrew Chatzky, Is 'Made in China 2025' ,a Threat to Global Trade?: https://www.cfr.org/backgrounder/made-china-2025-threat-global-trade. visit on 19/7/2020.

50 - Muqtedar Khan, India Could Become the Next Breeding Ground for Radical-ism: https://www.nationalinterest.org/feature/india-could-become-next-breed-ing-ground radicalism-111736. visit on 12/5/2020.

٥١ - أ. ضياء المحسن, رأي ومقترح في الأزمة الاقتصادية العراقية, مجلة تحليلات العصر الدولية, صادرة عن مركز العصر الإسلامي, ٣ / ٥ / ٢٠٢٠.

52 - Politico Magazine, Coronavirus will change the world permanently , Is available at : http://www.politico.com/news/magazine/ visit on 19/6/2020.

٥٣- د. عبد الرحمن نجم المشهداني: اقتصاد العراق بين أزمة كورونا وانهيار أسعار النفط العالمية, وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية , مركز صنع السياسات, ٩ / ٤ / ٢٠٢٠.